Programme
co-funded by the
EUROPEAN UNION

MAJ
حياة
LAT

منتدى بروكسيل للمجتمع المدني

تقرير ٢٠١٨

إقرارات وإخلاء المسؤولية

هذا الاصدار من انتاج الدعم المالي للاتحاد الاوروبي، وتمتلك مجالات كونسورتيوم المسؤولية الحصرية للمحتوى ولا يمت لآراء الاتحاد الأوروبي بصلة.

تم تصميم الغلاف، الاخراج الفني والتنسيق عبر سلام شكر ودايفيد بدوي.
تم تصميم الرسم المعلوماتي عبر لين جبق، بمساعدة دايفيد بدوي.
تم تنسيق النسخة الفرنسية لهذا التقرير عبر لين جبق.
تم تنسيق النسخة العربية لهذا التقرير عبر سلام شكر ودايفيد بدوي.

فهرس المحتويات

1- مقدّمة ومعلومات أساسية 5

المنهجيّة 6

اختيار المشاركين ومواصفاتهم 6

الشكل 7

2- الملاحظات الأوليّة والأهداف السياسيّة 8

3- أفرقة المُناقشة المواضيعية 9

الهجرة 9

الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون 13

التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي 18

حقوق الإنسان ومكافحة العنف 22

4- المسائل المتداخلة 26

النهج القائم على الحقوق 26

نحو نظام حماية فعّال؟ 28

الشمولية 29

5- الاعتبارات العامّة 30

6- جلسة ختامية وحلقة نقاش 32

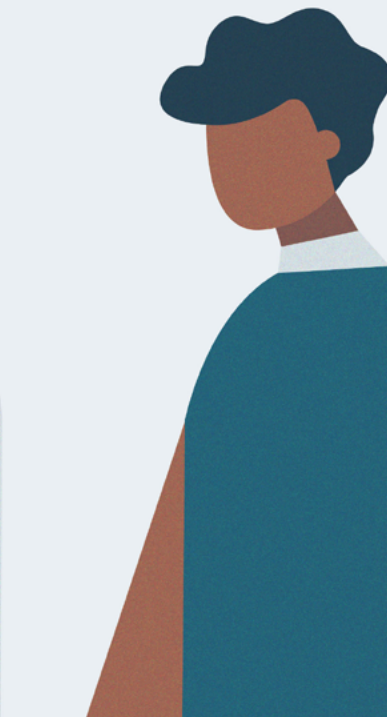

مقدّمة ومعلومات أساسية

يشكّل منتدى بروكسيل للمجتمع المدني جزءًا من عمليّة مستمرّة من التبادل والحوار بين المجتمع المدني في منطقة جنوب المتوسّط والاتحاد الأوروبي. وبدأت عمليّة إقامة حوارات منظّمة بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني من منطقة جنوب المتوسّط، في مدينة بروكسيل في عام 2014 وقد نُظِّمَت للمرّة الأولى تحت اسم "منتدى المجتمع المدني لبلدان الجوار الجنوبي". وكان الحوار على مدى أربع سنوات من تنظيم المفوضية الأوروبية (الإدارة العامّة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسّع).

غير أنّ دورة المنتدى هذه لعام 2018 تحمل تغييراً في المنظور بما أنّها أوّل سنة يهتمّ فيها المجتمع المدني بذاته بتنظيم المنتدى من خلال مبادرة "مجالات". وبذلك باتت الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني تتولّى زمام المبادرة بالنسبة لتنظيم الحوار مع الاتحاد الأوروبي وتأطيره.

إنّ "مجالات" هي كناية عن عمليّة يديرها المجتمع المدني جرى إطلاقها في فبراير/ شباط 2018 لفترة ثلاث سنوات وتتلقّى الدعم المالي من المفوضيّة الأوروبية (الإدارة العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع). ويضمّ الائتلاف المُنَظِّم لمنتدى المجتمع المدني لعام 2018 والمُدير للمشروع، ستّ شبكات إقليمية للمجتمع المدني ألا وهي: شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية والاتحاد العربي للنقابات وشبكة يوروميد فرنسا والأورو-متوسطية للحقوق ومنتدى بدائل المغرب وشبكة سوليدار الأوروبية. وتضمّ اللجنة الاستشارية للمشروع ستّ منظّمات شبكية أخرى وهي: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ومنظّمة الشفافية الدولية والمنظّمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة والحملة العربية للتعليم للجميع والمرصد المغاربي للهجرة والرابطة السورية للمواطنة.

تعني كلمة "مجالات" في اللغة العربية "فضاءات وفرص وحقول وميادين". وفي سياق من التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعدّدة في المنطقة، ترمي هذه المبادرة إلى خلق فضاءاتٍ للحوار البنّاء بين الاتحاد الأوروبي من جهة ومنظّمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية والأكاديميين من كلا شاطئي البحر الأبيض المتوسّط من جهة أخرى، وذلك في سبيل التأثير على الرؤية والسياسات المتعلقة بالمنطقة. كما تسعى "مجالات" إلى أن تصبحَ قوّة دافعة من أجل تطوير فضاءات آمنة لعمل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني ونشطائه وفرصة أيضاً لتعزيز عمليّات التبادل الشاملة في المنطقة بين منظّمات المجتمع المدني ومنصّاته وشبكاته، لا سيّما من خلال منصّتها الالكترونية (www.majalat.org).

تم توجيه استبيان التقييم الذاتي لممثلي منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى من الجوار الجنوبي الذين شاركوا في ندوة عمان الجنوبية وكذلك منتدى بروكسل. سيسمح هذا الاستبيان للمشروع بإنشاء نظام للمراقبة والتقييم خلال فترة تنفيذ المشروع.

المنهجيّة

أعقَبَ منتدى بروكسيل للمجتمع المدني حلقةً دراسية حول سياسة الجنوب وورشةَ عمل للشباب أُقيمتا في العاصمة الأردنية عمّان في 20 و21 و22 سبتمبر/ أيلول 2018. ووفّر هذان الحدثان اللذان ضمّا قرابة مئة مشاركٍ، مُدخلات رئيسية لعمليّة التحضير للمنتدى ولجلساته (أوراق السياسة وأوراق المناقشة). وسوف يتضمّن عاما 2019 و2020 دورة كاملة من الأنشطة مع حلقات عمل مواضيعيّة وحلقات أخرى وطنية وحلقة عمل للشباب، وسوف تغذّي هذه الدورة كلّ من الحلقة الدراسية حول الجنوب ومنتدى بروكسيل للمجتمع المدني لعام 2019.

وعلى مدى يومين من المبادلات الكثيفة، نوقِشت أربعة مواضيع مع مُمَثّلين رفيعي المستوى عن الاتحاد الأوروبي (المفوّض الأوروبي لسياسة الجوار ومفاوضات التوسّع "يوهانس هان" ومديرها العام "كريستيان دانيلسون") ومع مجموعة واسعة من الخبراء الأوروبيين الممثلين للإدارات العامة ذات العلاقة بالمفوضيّة ولهيئات أخرى في الاتحاد الأوروبي. وأتت المواضيع الأربعة على النحو التالي:

- الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون
- حقوق الإنسان ومكافحة العنف
- الهجرة
- التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي

علاوة على ذلك، مكّن منتدى بروكسيل من إقامة علاقات تآزر مع برامج أخرى لا سيّما مع البرنامج الإقليمي "ثقافة ميد" الممول من الاتحاد الأوروبي والذي يتمثّل الهدف الرئيسي منه في مرافقة البلدان في مسيرتها لتطوير وتعزيز السياسات والمُمارسات المرتبطة بالقطاع الثقافي وإدماج الشباب بشكل خاصّ. وتمّت في هذا السياق، مرافقة ستّة شبّان وشابّات من تونس والأردن ولبنان كانوا قد تلقوا التدريب في إطار برنامج "ثقافة ميد" فقاموا بتطوير أساليب تيسيريّة وتنفيذها في خلال جلسات العمل المواضيعي ضمن المنتدى.

اختيار المشاركين ومواصفاتهم

ضمّ منتدى بروكسيل للمجتمع المدني أكثر من 150 مشاركاً كما شمل أصحاب مصلحة إقليميين ودوليين (الاتحاد من أجل المتوسّط ومنظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية ومؤسسة "آنّا ليند" وغيرها) إلى جانب ممثلين عن الاتحاد الأوروبي.

قام ائتلاف "مجالات" باختيار المشاركين بناءً على معايير عامّة ومع مراعاة التوازن الجغرافي والجنساني فضلاً عن إشراك الشباب والمجموعات المستضعفة.

وترتّب على المنظّمات التي حضرت المنتدى استيفاء المعايير التالية:

- أن تؤيّد القيم الدولية لحقوق الإنسان بعالميّتها وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة علاوةً على القانون الإنساني الدولي؛
- أن تكون معترفاً بها ككيان مستقلّ عن السلطات الحكومية والأحزاب السياسية؛
- أن تكون منظّمات أو شبكات أهلية/ غير حكوميّة (مسجّلة أم غير مسجّلة) لا تتوخّى الربح؛

- أن تكون ناشطة أقلّه في أحد المواضيع التي يغطيها المشروع (الهجرة، الحوكمة الرشيدة، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الأمن ومكافحة العنف)؛
- أن تكون ذات قدرة مُثبتَة على تنظيم ودعم أنشطة ذات أثر إقليمي؛
- أن تمتلك على الأقلّ سنتين من الخبرة في مجال الأنشطة ذات العلاقة

حضر نصف المشاركين في منتدى بروكسيل، الحلقة الدراسية حول سياسات الجوار الجنوبي التي أُقيمت في عمّان في 20 و21 أيلول/سبتمبر 2018 وجرى في خلال هذا الحدث صياغة الأولويات و"المداخل" التي سُلّطَ الضوء عليها في أوراق المناقشة.
بلغ متوسّط أعمار المشاركين في المنتدى حوالي 42 سنة. وتراوحت أعمار نسبة 32 في المئة منهم بين 25 و35 سنة ونسبة ثلاثين في المئة بين 35 و45 سنة. وجرى التشديد بقوّة في خلال الأعمال التحضيرية للمنتدى على أهميّة مشاركة الشباب (الذين يقلّ أعمارهم عن 35 سنة). وأُسنِدَت إلى المشاركين الشباب أدوار بارزة في خلال الحدث ("مقرّرون-ات"، "أشخاص مرجعيّون"، ميسرون-ات، إلخ.). وتلقّت مجموعة من المشاركين الشباب تدريباً خاصّاً حول الدعوة لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي وذلك قبل بدء الحدث. وتمثّل الغرض من هذا التدريب في تعزيز معرفتهم بمؤسسات الاتحاد الأوروبي وبسياسة الجوار الأوروبي.
من حيث التوزيع الجغرافي، أتى المشاركون من الدول العشر الواقعة في منطقة جنوب المتوسّط (المغرب وتونس والجزائر وليبيا ولبنان وسوريا وفلسطين وإسرائيل والأردن ومصر). ونأسف بشدّة لعدم تمكّن ثلاثة مشاركين من الحصول على تأشيرة دخول في الموعد المحدّد لحضور المنتدى. غير أنّ هذا العدد القليل يشكّل إنجازاً كبيراً بالنسبة لمبادرة "مجالات" لمّا تمكّنت من كفالة مجال آمن لإجراء المناقشات.

الشكل

صُمّمَ هذا المنتدى بشكل يضع المشاركين في صميم المناقشات ويضمن قدر الإمكان مبادلات مثمرة (بما في ذلك بصورة غير رسمية) مع ممثلي الاتحاد الأوروبي.

حدّد وصاغ المشاركون في خلال الدورات الماضية من المنتدى، مجموعة قويّة من التوصيات (أنظر التقارير السابقة[1]). ومع وضع هذه المُدوّنة الواسعة من المعلومات في الاعتبار، تَمَثّل الهدف من دورة هذه السنة في الابتعاد عن مجموعة أخرى من التوصيات والتركيز بدلاً من ذلك على تبادل مباشر مع ممثلي الاتحاد الأوروبي حول "المداخل" المُحددة جماعياً فضلاً عن "الفرص المُتاحة" المرتبطة بسُبُل التنفيذ العملي للتعاون بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي، وسوف يتمّ تناول سُبُل التنفيذ هذه بمزيد من التفصيل من خلال جولة أنشطة "مجالات" السنوية (ورشات العمل المواضيعية، الأنشطة الوطنية، حلقة عمل الشباب، إلخ.) في سبيل إعداد حوار السنة المقبلة.
في هذا السياق، دُعيَ المشاركون إلى الاختيار بين أربعة أفرقة مناقشة مواضيعيّة (الهجرة؛ الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون؛ التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي؛ حقوق الإنسان ومكافحة العنف) وحضور ثلاث جلسات متتالية ضمن مجموعة المناقشة ذاتها. جرى تصميم الجلسات وتنظيمها على نحو يمكّن من خلق إحساس بالانتماء إلى فريق ومن الشروع في عمليّة تبادل الآراء حول السُبُل التي جرى تحديدها مسبقاً للمناقشة وتعميمها قبل بدء الاجتماع.

- **الجلسة الأولى:** استهلّ المشاركون في فريق المناقشة الجلسة عبر الاطلاع مجدّداً على المواضيع التي نوقِشت في الحلقة الدراسية حول الجنوب التي عُقِدَت في عمّان عام 2018. وعرضت شخصيّتان مرجعيّتان سياق المناقشة و"المداخل" المطروحة للنقاش. وحضر ممثّلون عن الاتحاد الأوروبي كمراقبين.
- **الجلسة الثانية:** استكشف فيها المشاركون من المجتمع المدني وممثلو الاتحاد الأوروبي الأولويّات ضمن مجموعات صغيرة وتبادلوا الآراء بشأنها. وتمّت معاودة النظر في المقترحات المقدّمة في عمّان وتمّ تناولها بمزيد من التفصيل. وتمثّل الهدف من المُناقشات في توفير لمحة شاملة عن الأدوات المتوفّرة حالياً والسياسات ذات الصلة.
- **الجلسة الثالثة:** دارت في خلال الجلسة الأخيرة مناقشات بين المجتمع المدني وممثلي الاتحاد الأوروبي بشأن المداخل المحددة والأوضاع مثار الاهتمام على المستويين الإقليمي والوطني. ورَمَت هذه المناقشات إلى التوصّل إلى اتفاق محتمل بشأن سُبُل التنفيذ العملي للتعاون بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي لكلّ أولويّة.

جرى كذلك تنظيم جلسات متوازية حول ثلاث مسائل متداخلة (الشمولية والنهج القائم على الحقوق والحماية) وذات أهميّة بالنسبة لكافّة الأفرقة المواضيعية الأربع. ورَمَت أخيراً الجلسة الختامية إلى تعزيز تبادل الآراء حول رؤية سياسية بشأن كيفية المضي قدماً بالنسبة لهذا الحوار.

1 https://europa.eu/capacity4dev/public-governance-civilsociety/minisite/civil-society-forum-neighbourhood-south

الملاحظات الأوليّة والأهداف السياسيّة

رحّب فريق من أصحاب المصلحة بالمشاركين في خلال جلسة عامّة ترأسها رئيس الأورو-متوسطية للحقوق "وديع الأسمر". وضمّ الفريق كلّ من "كريستيان دانيلسون" (المدير العام لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع(و"ديليانا سلافوفا" (رئيسة قسم العلاقات الخارجية في اللجنة الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية) و"مصطفى تليلي" (الأمين العام للاتحاد العربي للنقابات) و"ماريون إيسفي" (المديرة التنفيذية لشبكة يوروميد فرنسا) و"أحمد بركية" (الأمين العام للمكتب الإقليمي العربي في المنظّمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة).

أعرب الفريق عن آماله في أن يؤتي هذا المشروع الطموح ثماره وعرض الأنشطة والأهداف العامّة لمبادرة "مجالات" الملحوظة للأعوام المقبلة فضلاً عن المنصة الالكترونية التي جرى إنشاؤها في إطار هذا المشروع. شدّد الفريق في خلال كلماته الاستهلالية وعمليّات تبادل وجهات النظر مع الجمهور، على شواغل سياسيّة هامّة ذات علاقة بـ:

- إشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني وتمكينها من أجل التصدي بنجاح للتحديات الحاسمة في المنطقة، لا سيّما فيما يتعلّق بسيادة القانون واحترام الحقوق الأساسية والتنمية الاقتصادية والأمن؛
- تهيئة بيئة آمنة وشاملة لعمل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني وإشراك المجتمع المدني في المشاورات بشأن السياسات والأدوات الرئيسية وتعزيز عمليّات تبادل وجهات النظر بين المجتمع المدني عبر المناطق وبناء القدرات والتواصل مع أطراف فاعلة جديدة في المجتمع المدني بخاصّة الشباب؛
- حماية المجموعات الأكثر ضعفاً في بلدان جنوب المتوسّط لا سيّما المهاجرين وجماعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى والمترددين؛
- درجة اتساق سياسات الاتحاد الأوروبي مع حقوق الإنسان العالمية والقيم الديمقراطية ودرجة إشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في العمليّات التفاوضية الراهنة (تونس والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وليبيا) وفي إدارة أدوات المعونة الإنسانية والإنمائية.

أعرب المشاركون من جهتهم عن شواغل بخصوص:

- الاستراتيجيّات المرتبطة بـ "الأسباب الجذرية" للهجرة بالنسبة لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية؛
- استراتيجيّات التصدّي للأسباب الجذرية للفقر وأوجه عدم المساواة المتعددة الجوانب من خلال مجموعة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية الآيلة إلى ضمان التنمية الإنسانية ومع تركيز خاص على الفئة الشابة والمسائل المتصلة بالنوع الاجتماعي؛
- الاستراتيجيات الآيلة إلى تعزيز الأمن ومكافحة العنف على المستوى المجتمعي وعلى نطاق أوسع.

وختاماً، أقرّ الفريق بأنّ العمل مع المجتمع المدني وبناء علاقات تآزر بين المؤسسات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، هما أمران أساسيّان لتنمية القيم الديمقراطية والرفاه المشترك كما شدّد على أنّ هذا المنتدى يشكّل جزءًا من التزام طويل الأجل في هذا الشأن معرباً عن أمله في أن يصبح إطاراً مرجعياً معترفاً به يسمح بإقامة حوار منتظم وصادق مع المجتمع المدني في المنطقة، بكلّ تنوّعه، مستفيداً ممّا تحقّق من إنجازات ماضية.

جرَت مناقشات كثيرة في خلال الجلسات المختلفة بشأن "مستوى" الحوار (فنّي أم سياسي) المُزمع اعتماده في هذا المنتدى. واتفق المشاركون في معرض هذه المناقشات على الحاجة إلى نقاشات سياسيّة مع الاتحاد الأوروبي، مشيرين إلى استحالة إقامة حوار فنيّ وقطاعي من دون مراعاة السياق والبعد السياسيين لهذه المبادلات.

أفرقة المُناقشة المواضيعية

الهجرة

تندرج الهجرة والتنقّل واللجوء ضمن أكثر مواضيع سياسة الجوار الأوروبي إثارةً للجدل. لقد جرى وضع العديد من الأدوات والسياسات وأطر العمل على مستوى الاتحاد الأوروبي في سبيل معالجة مسائل الهجرة. وضمّ فريق المناقشة حول الهجرة ممثلين عن المجتمع المدني من منطقة جنوب المتوسّط ومنظّمات متمركزة في أوروبا فضلاً عن مسؤولين في الاتحاد الأوروبي. أمّا الأشخاص "المرجعيون" الذين عرضوا ورقة المناقشة المواضيعية وقدّموا إسهامات إضافيّة لهذه الجلسات، فهم "علاء طالبي" من المرصد المغاربي للهجرة و"جيوفانّا تانزاريلّا" من شبكة يوروميد فرنسا و"عبد الرحيم قاسو" من منتدى بدائل المغرب. وأدار هذه الجلسات ميسّران تلقيّا التدريب على يد برنامج "ثقافة ميد" وهما: "يوسف بوغرييت" و"نيفين وجدي إسحاق".

"من حماية الحدود إلى حماية الأشخاص"

المواضيع ذات الأولوية

اطّلع المشاركون في مجموعة المناقشة بدايةً على المواضيع التي تمّت مناقشتها في الحلقة الدراسية حول الجنوب التي عُقِدَت في عمّان في شهر سبتمبر/أيلول 2018 وهي:

- حماية الأشخاص العاملين على الهجرة وتمكينهم؛ مكافحة تجريم الأشخاص الذين يقدمون الدعم للمهاجرين من خلال إغاثتهم وإنقاذهم في البحر (أربعة عشر ألف حالة وفاة منذ عام 2014)؛
- تعزيز الشراكات بين المجتمعات المضيفة للمهاجرين في شمال المتوسّط وجنوبه على السواء؛
- موضوع الهجرة المُعتَبَر أولويّة ليس فقط بالنسبة للبلدان الأوروبية، بل أيضاً بالنسبة لبلدان جنوب المتوسط: فالمهاجرون واللاجئون والنازحون هم متواجدون في الجنوب كما في الشمال؛
- النهج الأمني الموضوع في سياسات الاتحاد الأوروبي والذي لا يحترم حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين بل يركّز بدلاً من ذلك على الهجرة غير القانونية والإجراءات المُعجّلة (مفهوم "البلدان الآمنة") والحركة الانتقائية.

قام المشاركون من المجتمع المدني، بحضور ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، باستكشاف الأولويّات وتبادل وجهات النظر بشأنها ضمن مجموعات صغيرة. وعاودوا النظر في المقترحات المقدّمة في عمّان: 1) مرافق وأموال أكثر مخصّصة لاستضافة اللاجئين والنازحين في بلدان جنوب المتوسّط؛ 2) مرصد مشترك بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني لرصد الحالات الطارئة؛ 3) خطط لمكافحة تهريب البشر:

- تُمثّل الحركة والهجرة ظاهرتين طبيعيّتين قائمتين منذ آلاف السنين؛ إنّ حريّة التنقّل هي حاليّاً محدودة وغير متساوية بين شاطئي البحر الأبيض المتوسط؛
- تواجه عمليّة تكليف جهات خارجيّة بمراقبة الحدود، مستوًى عالياً من الفساد وافتقاراً إلى الشفافية بشأن كيفية استخدام الأموال؛
- لا ينبغي أن تكون معونة الاتحاد الأوروبي لا سيّما المعونة الإنمائية، مرهونةً باعتماد البلدان المتلقية لها للسياسة الأوروبية حول إدارة الهجرة، فقد لوحظ مثلاً استغلال المعونة كأداة في حالة الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا: فهذا الصندوق كان مخصّصاً أصلاً لمكافحة الفقر وبات الآن يعطي الأولوية لدعم البلدان الواقعة على امتداد مسارات الهجرة؛ من المطلوب التحلّي بالشفافية فيما يتعلّق بمؤشرات الصندوق الائتماني؛
- من الضروري تقديم الدعم للمجتمع المدني المحلّي على المستوى المحلّي ويتعيّن إقامة الشراكات مع السلطات حيثما أمكن ذلك؛ في بعض البلدان مثل ليبيا، لا تذهب الأموال إلى الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني التي تدعم المهاجرين؛

◇ من الضروري التركيز على الظروف السائدة في بلدان الأصل أي الاعتبارات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية المرتبطة بالهجرة؛ في حين أنّ إقامة مرصد قد يشكّل آلية رصد هامّة، إلا أنّه لن يحمي المهاجرين من دون إقامة مسارات قانونيّة وآمنة للهجرة؛ وفي سبيل تلافي "هجرة الأدمغة"، من المهمّ الضغط من أجل اعتماد سياسات تولّد فرص العمل اللائق في بلدان الأصل؛

◇ يتعيّن التعامل مع تهريب الأشخاص كنتيجة لغياب مسارات هجرة قانونية وليس كسبب للهجرة غير النظامية؛ بالتالي، لا يجب ربط أيّ خطّة لمكافحة التهريب المنظّم بإدارة الهجرة ولا ينبغي أن تُستَخدم في سبيل تجريم التضامن؛

◇ تتمثّل الحلول الأولى لمكافحة تهريب البشر والحدّ من حالات الوفاة في عرض البحر، في إقامة مسارات قانونيّة وآمنة؛ بيد أنّه لا ينبغي أن تُستخدَم هذه المسارات القانونيّة والآمنة كأداة لتغذية مصالح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من قبيل تعزيز الهجرة الانتقائية.

المداخل للحوار

بناءً على مناقشات الجلسة السابقة، حاول المشاركون والمشاركات من صفوف المجتمع المدني ومن ممثلي الاتحاد الأوروبي على السواء، تحديد المداخل الأكثر ملاءمة في سياسات الاتحاد الأوروبي وبرامجه وأدواته المتوفرة في سبيل تنفيذ الأولويات السالفة الذكر والمضي قدماً بها.

◇ تحقيق معرفة أفضل بسياسات الاتحاد الأوروبي وأدواته جول الهجرة: إنّ الغموض الذي يكتنف آليّات الاتحاد الأوروبي ناهيكَ عن صعوبة الحصول على الوثائق والتعقيد الذي تتسم به البرامج المرتبطة بالهجرة، هي مسائل تجعل من المشاركة الفعّالة للأطراف الفاعلة في المجتمع المدني أمراً صعباً.

◇ تنظيم مشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في إدارة الصناديق الائتمانية وفي شراكات التنقّل: مشاركة المجتمع المدني بطريقة منظّمة في آليات الحوكمة الخاصّة بالصناديق؛ دور متزايد الأهميّة للمجتمع المدني في متابعة عمليّة قمّة "فاليتا "وفي الاجتماعات الدورية المنظّمة في إطار شراكات التنقّل.

◇ تحسين الدعم المباشر المقدّم إلى الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في مجال الهجرة: تفتقر الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني إلى الدعم المباشر وليس بوسع بعض هذه الأطراف الحصول على ترخيص قانوني. ويفضّل الاتحاد الأوروبي المرور بالمنظّمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، ممّا يحدّ من الفرص المتاحة للأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. ناهيكَ عن أنّه لا يتم توفير الوثائق باللغة العربية.

◇ تحليل جدوى إقامة حوار ثلاثي الأطراف في المنطقة، يجمع بين الاتحاد الأوروبي والحكومات والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بما يشمل المهاجرين، حول المسائل المتعلقة بالهجرة والتنقّل. يتعيّن إعداد شكل هذا الحوار على نحو يكون مقروناً بضمانات ملائمة نظراً للمخاطر التي قد تتعرّض لها الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في غالبيّة البلدان.

قدّم المسؤولون في الاتحاد الأوروبي كذلك معلومات أساسيّة:

◇ أُطلِقَ الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي استجابةً للأزمة السورية (صندوق مَدَد) في عام 2014 لكي يكون بمثابة أداة مرنة وسريعة في متناول لبنان والأردن والعراق وتركيا لمعالجة وضع اللاجئين القادمين من سوريا. وهناك ثلاثة أنواع من الجهات الشريكة المنفّذة له: وكالات الاتحاد الأوروبي (1/3)، الأمم المتحدة (1/3)، المنظّمات غير الحكومية (1/3).

◇ يتضمّن الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا الذي أُطلِقَ في عام 2015 جانباً خاصّاً بأفريقيا الشمالية يموّل مشاريع ريادية تتماشى مع مصالح البلدان الشريكة في مجال التنقّل. وتضمّ المبادرات الأخرى مشروع "يوروميد" للهجرة ومشروع مشترك بين المدن يهدف إلى العمل مع السلطات المحليّة.

◇ توفّر الإدارة العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدة الإنسانية بالمفوضية الأوروبية الدعم الإنساني للأشخاص الذين يعانون من الآثار الناجمة عن الأزمات.

◇ تُعنى الإدارة العامة للهجرة والشؤون الداخلية بالمفوضية الأوروبية بدورها بالمفاوضات المرتبطة بشراكات التنقل؛ ويحظى بُعدُها الخارجي بتمويل محدود جدّاً.

الشواغل وسبل المضي قدماً

حصلت في الجلسة الأخيرة مداولات بين المشاركين من المجتمع المدني وممثّلي الاتحاد الأوروبي بشأن المداخل المحدّدة وحول الحالات موضع الاهتمام على المستويين الإقليمي. وكان المرادُ من هذه المناقشات هو التوصّل إلى اتفاق محتمل بشأن سبل التنفيذ العملي للتعاون بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي لكلّ أولويّة.

دور المجتمع المدني/ الحوار الثلاثي الأطراف

◇ وفقاً للجهة الممثّلة للإدارة العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع، من المُمكن تحسين مشاركة المجتمع المدني من خلال توسيع الفضاءات القائمة أصلاً مثل المشروع المشترك بين المدن والصناديق الائتمانية والبرنامج الأوروبي للتنمية والحماية الإقليمية والمشاريع الهادفة إلى دعم المهاجرين الأكثر ضعفاً. وبالإمكان تسليط مزيد من الضوء على هذه المبادرات في سبيل تعزيز مشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

◇ تمثّل تونس حتّى هذه اللحظة البلد الوحيد ضمن المنطقة الذي يمتلك حواراً منظّماً ثلاثيّ الأطراف ويتعيّن على سياسات الهجرة التي تنتهجها بلدان المنطقة أن تحترم حقوق المهاجرين. وصرّح أحد ممثلي المجتمع المدني قائلاً إنّه بوسع المجتمع المدني أن يضطلع بدور في هذا الصدد. إنّ الاتحاد الأوروبي مستعدٌّ لمعاونة هذه البلدان على تطوير أطر قانونيّة في سياق سياسة الجوار الأوروبي أو الصندوق الائتماني أو العلاقات الثنائية. وتُعقد مشاورات دورية مع المجتمع المدني كما في تونس بشأن شراكات التنقّل.

◇ أبدى ممثّل الجزائر تحفّظه على إقامة حوار ثلاثيّ الأطراف في الجزائر الذي من شأنه أن يضمّ "منظمّات غير حكوميّة -حكوميّة". فأجاب الاتحاد الأوروبي أنّه ما من اتفاق تعاون مبرم مع الجزائر كحول الصندوق الائتماني على سبيل المثال، لذلك لا يُمكن الاضطلاع بأيّ إجراء من دون وجود اتفاق. غير أنّه يُمكن استغلال القناة الإقليمية عبر المنظّمة الدولية للهجرة وعبر برنامج حول العودة الطوعية من المُزمع التوقيع عليه في المستقبل القريب.

◇ وفقاً للإدارة العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسّع، إنّه من غير الممكن تقديم هبات صغيرة لمنظّمات المجتمع المدني في مجال الهجرة. ودُعيَت الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني إلى إنشاء اتحادات لكي تتمكّن من إدارة موارد ماليّة أكبر حجماً.

◇ ذكرت عدّة أطراف فاعلة في المجتمع المدني بأنّه يتم تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يقدمون الدعم للمهاجرين في بلدان منطقة جنوب المتوسّط مثل الأردن والمغرب. يتعيّن إعطاء الشرعيّة لهؤلاء المدافعين من خلال إشراكهم في المشاورات أو الاجتماعات التي يديرها الاتحاد الأوروبي.

حقوق المهاجرين

◇ أبلغ ممثلو المجتمع المدني عن ارتكاب خفر السواحل الليبي لاعتداءات على المهاجرين وعن ارتكاب مصر لانتهاكات لحقوق الإنسان في عرض البحر. فأجابت الإدارة العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسّع بأنّه من الضروري مضاعفة الجهود في مجال الحماية مشددةً على فكرة أنّ ذلك يحتاج إلى موافقة الحكومة المصرية. وتُثير هيئة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي في إطار حواراتها السياسية مع البلدان الثالثة مثل مصر، مسألة الحماية فضلاً عن مسألة الأطر التنظيمية التي ترعى الهجرة. كما يجري تنفيذ الحماية عن طريق التعهدات المتعلّقة بإعادة التوطين التي قطعتها البلدان الأعضاء (54000 شخصاً وفقاً للإدارة العامة للهجرة والشؤون الداخلية بالمـفوضية الأوروبية).

◇ أشار أحد المشاركين إلى أنّ "ملاجئ المهاجرين الممولة من الاتحاد الأوروبي" في ليبيا تشبه السجون كما في بنغازي مثلاً. ودعا أيضاً هذا المشارك الاتحاد الأوروبي إلى التواصل مع النقابات العمالية. فردّ الاتحاد الأوروبي بأنّه يتابع الوضع في ليبيا متابعةً مباشرة بما في ذلك ظروف الاحتجاز المريعة مشيراً إلى كثرة بيانات الاتحاد الأوروبي التي تتناول هذه المسألة. وأمام الاتحاد الأوروبي خياران إمّا الامتناع بسبب حالة الفوضى السائدة أم السعي إلى التدخل في حال مُنِح إمكانية الوصول الإنساني. "لا يموّل الاتحاد الأوروبي مراكز الاحتجاز في ليبيا، غير أنّنا ندعم التدابير الرامية إلى تحسين الظروف الصحيّة في السجون ويتمثّل الهدف من التمويل المقدّم إلى ليبيا في إنقاذ الأرواح... يجري التركيز على العودة الطوعية بمعاونة الجهات الشريكة لنا في الميدان". كان عدد المحتجزين في ليبيا أربعين ألف شخصٍ وقد ساعد الاتحاد الأوروبي على خفض هذا العدد.

◇ تمّت الإشارة إلى وجود هجرة دائريّة بين المغرب وإسبانيا إذ يتمّ تشغيل النساء المغربيات في حقول الفراولة في إسبانيا. وتتعرّض هؤلاء النساء للتمييز والتهميش ويعملْنَ في ظروف غير إنسانيّة (كالتحرّش الجنسي وعدم احترام أوقات العمل). وعلّق ممثلو الاتحاد الأوروبي قائلين إنّه يتعيّن على السلطات المحليّة أن تُعالج هذه المسألة مع كفالة احترام معايير العمل لا سيّما ضمان عدم وجود استغلال أم انتهاكات لحقوق الإنسان في حالة الهجرة الدائرية أم الدائمة.

سياسات الاتحاد الأوروبي حول الهجرة

◇ شرحت الجهة الممثّلة للدائرة العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسّع قائلة إنّ عمل الاتحاد الأوروبي لا يرمي إلى وقف الهجرة. وأقرّ ممثّلو الاتحاد الأوروبي بفوائد الهجرة مع الإشارة إلى لزوم "إضفاء النظام على تدفقات الهجرة" من أجل مجابهة الانطباع الراهن بالفوضى والتدفق المُفرط ومكافحة الشبكات الإجرامية. كما صرّحت الجهة الممثّلة للدائرة العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسّع بما مفاده أنّ الغرض من الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا يكمن في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنزوح القسري من خلال التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الساحل وتلافي وقوع المآسي على غرار مأساة "لامبيدوزا".

◇ وفقاً للجهة الممثّلة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، تندرج الهجرة ضمن منظور شامل؛ وتزداد مساهمة الدول الأعضاء في الصندوق الائتماني في سبيل إيجاد الحلول للأسباب الجذرية للهجرة والإسهام في تحقيق إدارة أفضل للهجرة -بما في ذلك من أجل إنقاذ الأرواح-وتوفير المزيد من السُبُل القانونية. لا يمكننا الحديث عن "عمليّة نقل لمراقبة الحدود إلى الخارج" بالمعنى الدقيق للكلمة، بما أنّها مسؤولية مشتركة. واعتُمِدَت "فلسفة شراكة" في إطار ما يسمّى بعمليّتيّ الخرطوم والرباط.

◇ تروّج الإدارة العامّة للهجرة والشؤون الداخلية لـ "مسارات هجرة آمنة ومنظّمة نحو الاتحاد الأوروبي" بما يشمل التنسيب الوظيفي في إطار شراكات التنقّل مع الأردن وتونس والمغرب. وتتعدّد أسباب الهجرة التي نذكر منها لمّ شمل الأسرة والبحث عن عمل والحماية الدولية. وينطوي نهج السبيل القانوني على جانبين ألا وهما الحوار مع البلدان الثالثة والتنظيم الداخلي في مجال لا يتمتّع فيه الاتحاد الأوروبي بتفويض كامل بالسلطة.

◇ يريد الاتحاد الأوروبي في سياسة الهجرة التي ينتهجها أن يتأكّد من أنّ كلّ شيء جاهز في الجانب الآخر قبل استقبال المهاجرين على أراضيه كما يريد أن يتجنّب هجرة الأدمغة. وتقع هذه الصلة بين التنمية والهجرة في صميم التحوّل نحو زيادة عدد الشراكات مع البلدان الثالثة من قبيل إطار الشراكة حول الهجرة مع النيجر ومالي ونيجيريا والسنغال وإثيوبيا.

◇ يحدّد الآن الميثاق العالمي للأمم المتحدة حول الهجرة الخطّ الواجب اتباعه للأعوام المقبلة. ويؤيّد الاتحاد الأوروبي هذا النص غير المُلزِم مع إبقاء الحوار مفتوحاً حول عمليّة تنفيذه.

الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون

تندرج مواضيع الحوكمة ضمن أهمّ المسائل الأساسيّة بالنسبة لحوار الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني. ففيما يتعلّق بالمجتمع المدني، تحدّد مسائل الحوكمة المجال المُتاح لعمله. وجعل الاتحاد الأوروبي بدوره من الحوكمة الرشيدة مسألة ذات أولويّة في علاقاته الثنائية والإقليمية مع بلدان جنوب المتوسّط، مشدّداً على أهميّتها العامّة بالنسبة للتنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار. وبما أنّ الحوكمة الرشيدة تشكّل أولويّة مشتركة، قد يبدو هذا الموضوع في حوار الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني الأقل إثارة للجدل. بيد أنّه من ناحية أخرى، تقع القضايا المرتبطة بالحوكمة في خانة المواضيع الأكثر تعقيداً نظراً لكثرة المسائل التي تتضمنها والثغرات المحتملة بين النص والممارسة. ضمّت مجموعة المناقشة حول الحوكمة ممثلين عن المجتمع المدني من منطقة جنوب المتوسّط وعن بعض المنظّمات الأهلية المتمركزة في أوروبا فضلاً عن جهات ممثّلة للمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسّع والإدارة العامّة للتعاون الدولي والتنمية والإدارة العامة لشؤون العدالة وحقوق المستهلك والمساواة بين الجنسين) ومسؤولين من هيئة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي. أمّا "الشخصان المرجعيّان" اللذان عرضا ورقة المناقشة المواضيعية وقدّما مُدخَلات إضافية للجلسات، فهما "مروة فطافطة" من منظّمة الشفافية الدولية و"ليليا الرباعي" من الأورو-متوسطية للحقوق. وأدار هذه الجلسـات ميسّران تلقيا التدريب على يد برنامج "ثقافة ميد" ألا وهما "ياسمين بن تونس" وشذى صافي".

"ضمان مساحة للمجتمع المدني كطرف فاعل في مجال الحوكمة، بما يشمل دوره الرقابي"

المواضيع ذات الأولويّة

بادئ ذي بدء، ناقش المشاركون في فريق المناقشة فائدة الحوار مع الاتحاد الأوروبي حول الموضوع. ورغب المشاركون في استكشاف العلاقة بين أولويّات الاتحاد الأوروبي بشأن الحوكمة الرشيدة والاهتمامات الأخرى للاتحاد في المنطقة والتوازن بين الالتزامين على المستويين القطري والإقليمي ودرجة وعي الاتحاد الأوروبي بالوضع المحلّي المُعقّد عبر المنطقة والفجوة في التوقعات بين السياسات المُعلنة وعمليّة التنفيذ على أرض الواقع. رغِب المشاركون كذلك في النظر في الكيفيّة التي يمكن بها لالتزام الاتحاد الأوروبي البنّاء والمركّز على النتائج في مجال الحوكمة من تحقيق نتائج إيجابية للجميع والكيفيّة التي يمكن بها إشراك الشباب بفعاليّة وعلى كافّة الأصعدة في معالجة مسائل الحوكمة.

ثمّ اطلع المشاركون في فريق المناقشة من جديد على المواضيع التي تمّت مُناقشتها في الحلقة الدراسية حول سياسات الجوار الجنوبي التي عُقدت في عمّان في سبتمبر/ أيلول 2018 مع ملاحظة اعتماد الحوكمة بمعناها الواسع وأهميّة الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في إطار الدعم الذي يقدّمه للمجتمع المدني وفي علاقاته مع الحكومات في المنطقة. ومن مناقشات الحلقة الدراسية حول الجنوب جرى تحديد موضوعين فرعيين أساسيين بالنسبة للعمل بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني ألا وهما:

- دعم الأطراف الفاعلة الأهلية التي يطالها تقلّص المساحة التمكينية لعمل المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال منظور إقليمي؛
- تعزيز دور الأطراف الفاعلة للمجتمع المدني في مكافحة الفساد وحماية المبلّغين عن المخالفات.

شدّد المشاركون على الطابع المترابط لهذين الموضوعين الفرعيين وبوجه خاصّ على ضرورة توفير المساحة اللازمة للأطراف الفاعلة في المجتمع المدني لكي تؤدّي دورها في مجال الحوكمة وبما يشمل مكافحة الفساد وحماية المبلّغين عن المخالفات. وأشار المشاركون أيضاً إلى صعوبة انخراط الاتحاد الأوروبي في العمل بشأن هذه المواضيع على المستوى الإقليمي وإلى ضرورة تقديم تعريفات واضحة ومشتركة لما هو مقصود بمفاهيم الحوكمة والمجتمع المدني وتقلّص المساحة.
تبادل بعد ذلك المشاركون من المجتمع المدني بحضور ممثلي الاتحاد الأوروبي، وجهات النظر ضمن مجموعات صغيرة بشأن الأولويات التي يتعيّن المضي قدماً بها. وشدّدوا بشكل خاص على ما يلي:

- الفجوة بين الأهداف المُعلنة من طرف الاتحاد الأوروبي فيما يتعلّق بالحوكمة الرشيدة وترجمتها في سياسة الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع، مع الأخذ في الحسبان الوقائع السياسية التي غالباً ما تُحبط جهوده؛
- الحاجة إلى كفالة أن يكون الضغط "الخارجي" المباشر المُمارس في سبيل إحداث إصلاحات إيجابيّة لا سيّما من خلال علاقات الاتحاد الأوروبي مع حكومات المنطقة، مصحوباً بدعم للأطراف الفاعلة التي تمارس الضغط من داخل البلد؛
- الأهميّة الحاسمة لضمان شموليّة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بما يشمل مشاركة الشباب والنقابات العمالية ومنظّمات المجتمع المدني التي تتعرّض لقمع خاصّ على يد السلطات؛
- أهميّة إصغاء الاتحاد الأوروبي إلى المجتمع المدني وتقديم المعلومات له والتعاون معه في علاقاته مع حكومات المنطقة وذلك على كافّة المستويات وفي كافّة المجالات؛
- الحاجة إلى التعاون في العمل من أجل تعزيز الاستقلالية الفعلية للمجتمع المدني وشفافيّة المنظّمات الأهليّة؛
- ضرورة ضمان مراعاة الاتحاد الأوروبي في عمله مع المنطقة للخصوصيات المحلية وتكامل النُهُج الإقليمية مع النُهُج الثنائية؛
- فائدة المبادلات بين المجتمعات المدنية عبر المنطقة بأكملها، بل كذلك بين المجتمعات المدنية في الجنوب وتلك الموجودة في أوروبا وكذلك الحركة الفعلية الإقليمية والأقاليمية التي بتطلبها ذلك؛
- الحاجة إلى دعم الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في مواجهة تقلّص المساحة التمكينية لعمل المجتمع المدني وإلى تأمين الموارد التي تحتاجها من أجل الاضطلاع بهذا الدور الهامّ بما يشمل مكافحة الفساد؛
- الدروس المفيدة المحتملة بالنسبة للمنطقة التي يمكن استخلاصها من معايير الحوكمة الخاصّة بالاتحاد الأوروبي؛
- أهميّة عمل الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الفساد فيما يتعلّق بالشركات التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقرّاً لها والتي تعمل في الجوار الجنوبي.

المداخل للحوار

استقى المشاركون مدخلين محتملين من المناقشات التي دارت في الحلقة الدراسية حول سياسات الجوار الجنوبي، وذلك من أجل التقدّم على نحو مشترك على المستوى الإقليمي بشأن الموضوعين الفرعيين. ويتمثّل هذان المدخلان بخارطة طريق إقليميّة لعمل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني[2] ومدونة قواعد سلوك إقليمية لمعالجة الفساد وحماية المبلغين عن المخالفات. وتتطابق الأولويّات الرئيسية الثلاث المحدّدة بالنسبة للموضوع الفرعي الأوّل مع المحاور الثلاثة المنصوص عليها في بلاغ المفوضيّة الأوروبيّة لعام 2012 حول عمل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني-بيئة مؤاتية ومشاركة هادفة ومنظّمة وقدرات منظّمات المجتمع المدني-إلى جانب أولويّة رابعة واسعة محدّدة بالنسبة للموضوع الفرعي الثاني.

- بيئة تمكينيّة للأطراف الفاعلة في المجتمع المدني: إنّ التزامات الاتحاد الأوروبي في هذا المضمار هي موضع ترحيب كبير غير أنّه هناك شواغل مرتبطة بعمليّة تنفيذها. لعلّه من المفيد وضع خارطة طريق إقليمية ولكن يتعيّن

2 بلاغ من المفوضيّة الأوروبية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق: جذور الديمقراطية والتنمية المستدامة: عمل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني في إطار علاقاته الخارجية (باللغة الإنجليزية) بلاغ (2012) 492 نهائي، بروكسيل، 12/9/2012

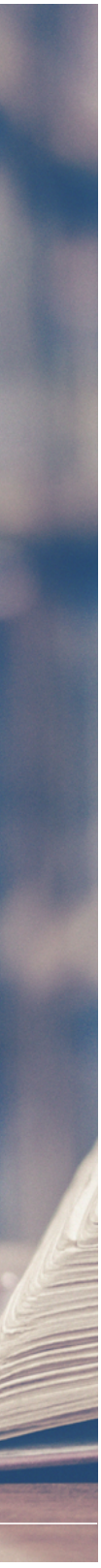

أولاً تنفيذ خرائط الطريق القطرية الموجودة أصلاً بشكل فعّال فضلاً عن تحسين مراعاة السياق المحلّي. ينبغي
◇ على الاتحاد الأوروبي اللجوء على نحو أكثر انتظاماً وسرعةً إلى الدبلوماسية العامّة والمشروطية وغيرها من وسائل الضغط على الحكومات لا سيّما بشأن المسائل التالية: إشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني داخليّاً وحملات التضييق على مساحة المجتمع المدني والاعتداءات على الصحفيين وغيرهم من الأفراد. كما يتعيّن على الاتحاد الأوروبي تكييف على نحو أفضل دعمه المقدّم إلى منظّمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف الفاعلة فيه التي تواجه اعتداءات خاصّة علاوة على تحسين خطوط التواصل المباشر مع بعثات الاتحاد الأوروبي لا سيّما في أوقات الأزمات.

◇ مشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني: تماشياً مع التزامات الاتحاد الأوروبي الآيلة إلى تعزيز المشاركة الهادفة والمنظّمة. يتعيّن كفالة المشاركة الفعّالة للأطراف الفاعلة للمجتمع المدني في كافّة مراحل العلاقات الثنائية والإقليمية في الصياغة والتنفيذ والرصد والمتابعة. ينبغي أيضاً على الاتحاد الأوروبي أن يضغط من أجل المشاركة الهادفة لهذه الأطراف الفاعلة في مجال الحوكمة المحلية والوطنية. ويتعيّن التفكير في إقامة حوارات ثلاثيّة الأطراف حيثما يسمح السياق الوطني بذلك ومع ضمانات فعّالة. وفي هذا السياق، ينبغي بذل جهد خاص في سبيل كفالة الشمولية عبر إدراج مشاورات واسعة ومتنوّعة ومحليّة ومع توفير كافّة المعلومات الهامّة في اللغات المحلية.

◇ بناء قدرات الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني: بهدف تعزيز استقلاليّة المجتمع المدني في سياق تقلّص المساحة التمكينية لعمله، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يوفّر المزيد من التمويل المباشر. إنّ التشبيك والتبادل بين الناشطين في المنطقة وبين هؤلاء والمنظّمات الأهلية الأوروبية هما أيضاً فعّالان في هذا الإطار غير أنّهما يواجهان العراقيل من جرّاء القيود المفروضة على تنقّل الأشخاص. تحتاج الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني كذلك إلى الدعم لكي تتمكّن من إيصال رسائلها بشكل مباشر إلى الاتحاد الأوروبي.

◇ مكافحة الفساد: في حال تمّ دعم مساحة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني واستقلاليّتها وقدراتها، يصبح بمقدورها أن تضطلع بدور رئيسي في مجال مكافحة الفساد من قبيل صياغة استراتيجيّات وطنية وإقليمية حول مكافحة الفساد ورصدها ومتابعتها. وينبغي أيضاً على الاتحاد الأوروبي أن يعزّز الاستقلالية القضائية وأن يشجّع حكومات المنطقة على التقيّد بمعايير الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد.

قدّمت كذلك الجهات الممثلة للاتحاد الأوروبي معلومات أساسيّة مفادها:

◇ يمتلك الاتحاد الأوروبي تعريفاً واسعاً لمنظّمات المجتمع المدني يغطّي مجموعة من المنظّمات غير الحكومية وغير الربحية التي يتجمّع من خلالها الأشخاص في سبيل العمل على تحقيق أهداف مشتركة، على كافّة المستويات وحول مواضيع متنوّعة. وينظر الاتحاد الأوروبي إلى المساحة التمكينية على أنّها مساحة لتكوين الجمعيّات والتعبير والمشاركة بحريّة.
◇ يظلّ بلاغ المفوضية الأوروبية لعام 2012 الوثيقة التوجيهية لعمل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني على مستوى العلاقات الخارجية. ويكمن التطوّر الأساسي الذي أتى به هذا البلاغ في البدء باعتبار منظّمات المجتمع المدني نفسها أطرافاً فاعلة في مجال الحوكمة بالمعنى الواسع.
◇ تُرجِمت الأولويّات المُحدّدة في بلاغ المفوضية الأوروبية لعام 2012 إلى خرائط طريق قطرية. وهي حاليّاً قيد التنقيح ويتعيّن إشراك الأطراف الفاعلة في عمليّة التنقيح هذه. لا يمتلك الاتحاد الأوروبي خرائط طريق إقليمية ولكن في الواقع إنّ الأولويّات ذاتها تنطبق على مستوى منطقة جنوب المتوسّط ومن الممكن التفكير في وضع خريطة طريق إقليميّة بناءً على طلب المجتمع المدني.
◇ تشكّل مكافحة الفساد أولويّة رئيسيّة بالنسبة للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي وتستند المعايير التوجيهية لعمل الاتحاد الأوروبي على المعايير الدولية وتشريعات الاتحاد الأوروبي. يتعامل الاتحاد الأوروبي مع نوعين كبيرين من الفساد ألا وهما الفساد المؤسسي المُمَنهج واستيلاء المصالح الخاصّة على الدولة.
◇ يمتلك الاتحاد الأوروبي برامجَ آيلة إلى دعم الإدارات العامة في البلدان الشريكة ويمكن لهذه البرامج أن تشكّل مداخل مفيدة في مجال مكافحة الفساد لا سيّما آليّة المساعدة التقنية وتبادل المعلومات ومشاريع التوأمة. كما يمثّل مجلس أوروبا طرفاً فاعلاً هامّاً في جهود مكافحة الفساد خصوصاً عبر "مجموعة الدول المناهضة للفساد"

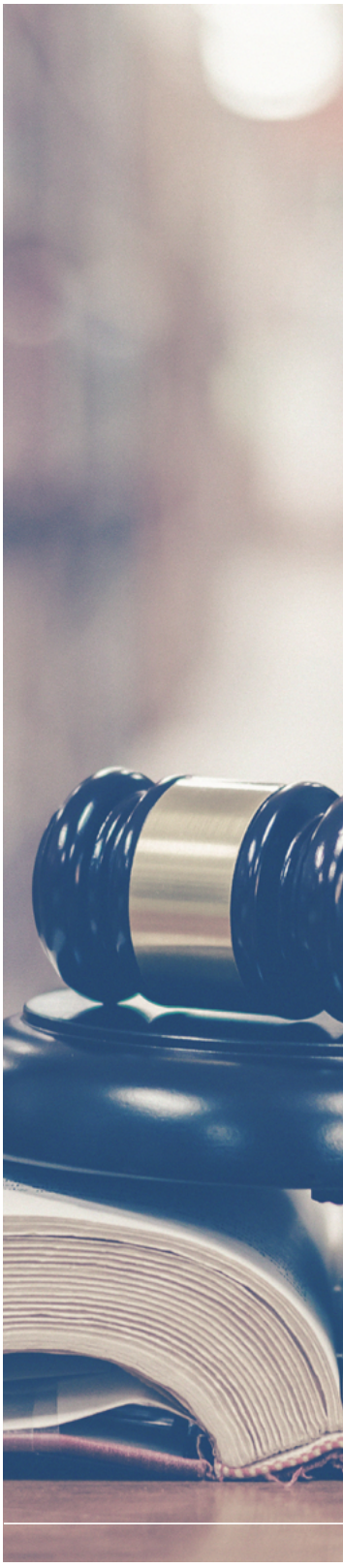

الشواغل وسبل المضي قدماً

أتاحت الجلسة الأخيرة فرصة لتبادل وجهات النظر بين الجهات المشاركة من المجتمع المدني والجهات الممثّلة للاتحاد الأوروبي بشأن الأولويات والمداخل، في سبيل التقدّم نحو تعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظّمات المجتمع المدني.

الاعتبارات العامّة

- تعهّد الاتحاد الأوروبي بدعم الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني لكي تتمكّن من تأدية دورها بشكل فعّال في مجال الحوكمة باعتبار ذلك مسألة مبدأ وتوخياً للفعالية على السواء، كما تعهّد بمكافحة الفساد في المنطقة. ويرى الاتحاد الأوروبي نفسه كـ"سلطة معيارية فيما يتعلّق بمسائل الحوكمة الرشيدة".
- يمكن للحوار بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي بشأن طائفة المسائل التي تناولها فريق النقاش حول الحوكمة، أن يتضمّن كلّ من الجانبين السياسي والتقني ويتعيّن أن يكون منظّماً ومُعَدّاً له من أجل السماح بإحراز تقدّم حقيقي على مستوى هذين البُعدين.
- أشار ممثلو الاتحاد الأوروبي إلى التحديّات التي يواجهها هذا الأخير في مجال تعزيز الحوكمة الرشيدة. غير أنّه رُئيَ أنّ المعايير غير المُلزمة يمكن أن تكون فعّالة إذا ما اقترنت بالمشروطية. ودعا ممثلو المجتمع المدني الاتحاد الأوروبي إلى استخدام المشروطية بشكل أفضل بالنسبة لمسائل الحوكمة، لا سيّما فيما يتعلّق بمساحة المجتمع المدني، وبما يشمل المشروطية المسبقة على الاتفاقات والمشروطية السلبية بالنسبة للانتهاكات إلى جانب البيانات العامّة أو غيرها من الأدوات الموجودة في متناوله.
- رُئيَ أنّ الاتحاد الأوروبي ضعيف على المستوى الإقليمي لما كانت غالبيّة الأنشطة في المنطقة المتوسطية تقام على المستوى الثنائي. وجرى اقتراح عدّة مجالات مُمكنة للعمل الإقليمي بالنسبة للموضوعين الفرعيين المدرجين أدناه، غير أنّه جرى الإقرار بأنّ أيّ تهج إقليمي يجب أن يستند إلى وعي قويّ بالاعتبارات المحليّة وأن يكون متّسقاً بصرامة مع الأنشطة المُضطلع بها على المستويين المحلّي والوطني ومكمّلاً لها.

تمكين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني لكي يصبحَ لها دور فاعل في مجال الحوكمة:

- فيما صرّحت الجهات الممثلة للاتحاد الأوروبي قائلة إنّ عمل الاتحاد الأوروبي مع منظّمات المجتمع المدني قد تحسّن منذ صدور بلاغ المفوضية الأوروبية في عام 2012، أثار المتحدثون باسم المجتمع المدني شواغل عديدة ومن أبرزها الحاجة إلى إضفاء الاتساق على علاقات الاتحاد الأوروبي مع الحكومات التي تعتدي على مساحة المجتمع المدني فضلاً عن دعم الاتحاد الأوروبي لمنظّمات المجتمع المدني المستقلّة.
- من ضمن المسائل المتنوعة التي تبعث على القلق، أثار المشاركون الحالة الخاصّة المتعلّق بتدابير مكافحة غسل الأموال التي يجري استخدامها في سبيل التضييق على منظّمات المجتمع المدني.
- قد يكون من المفيد إجراء حوار بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي على المستوى الإقليمي ويمكن أن ييسّر هذا الحوار أشخاص مرجعيّون يتم انتقاؤهم لمواضيع أو بلدان محدّدة. ويكون هؤلاء الأشخاص بمثابة محاورين رئيسيين لدى الاتحاد الأوروبي ويقومون برفع التقارير إلى المجتمع المدني الأوسع نطاقاً والتشاور معه.
- علّق ممثّلو الاتحاد الأوروبي بما مفاده أنّ الاتحاد الأوروبي يريد أن تصل منظّمات المجتمع المدني المحلية بشكل مباشر وفعّال إلى حكوماتها. كما أنّه يريد أن تتشاور الحكومات مع منظّمات المجتمع المدني بشأن خطّة الاتحاد الأوروبي للاستثمار الخارجي وتمويل الاتحاد الأوروبي لدعم الميزانيات وأن يتمّ تزويد منظّمات المجتمع المدني بالوسائل اللازمة لكي تضطلع بفعالية بدور الرصد والمتابعة. وشدّد المشاركون على ضرورة ضمان عدم استحواذ "المنظّمات غير الحكومية-الحكومية" على هذه العمليّات.
- شدّد المشاركون بقوّة على أهميّة العمل على نحو شامل مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وجرى تسليط الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات فعّالة بهدف إشراك الشباب علاوة على ضرورة الوصول إلى المجتمع المدني خارج المراكز الحضرية الرئيسية مع تأمين وسائل المشاركة المكيّفة مع قدراته وواقعه (نقص في التمويل، الموظفون المتطوعون، اللغات وما إلى ذلك).

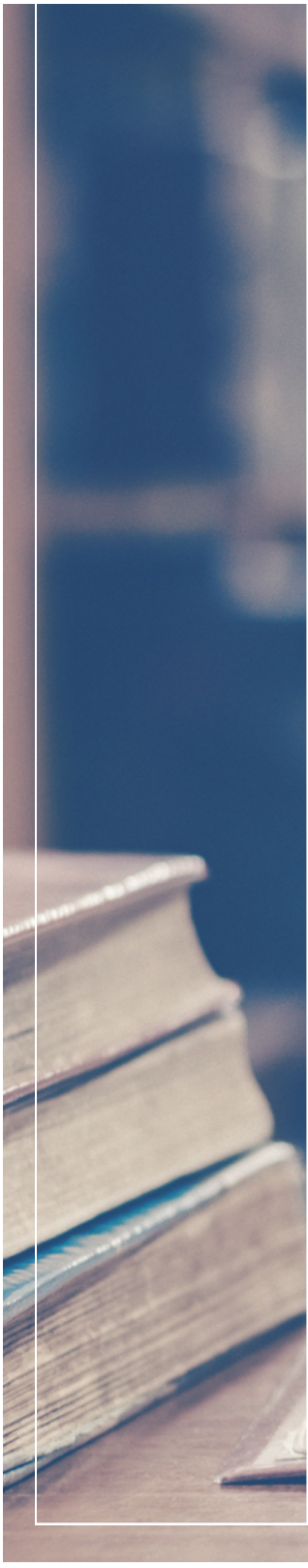

- شدّد ممثّلو المجتمع المدني على أنّ الحواجز أمام التنقّل (من قبيل التأشيرات والعوائق الماديّة) هي أيضاً حواجز تعيق المشاركة إضافة إلى أنّها تعرقل بناء القدرات من خلال التبادل والتشبيك ودعوا إلى تنقّل حقيقي للنشطاء في المنطقة الأورو-متوسطية.
- فيما يتعلّق بمسألة التمويل، أعرب ممثلو المجتمع المدني عن أسفهم حيال حقيقة أنّ قيام الاتحاد الأوروبي بتقليص التمويل حيال البلدان التي لا تُجري إصلاحات إيجابية، غالباً ما ينعكس في خفض تمويل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في بلدان مثل الجزائر. ودعا ممثلو المجتمع المدني أيضاً إلى تخصيص أموال للأطراف الفاعلة فيه التي تواجه اعتداءات خاصّة من طرف الحكومات. وجرى حثّ منظّمات المجتمع المدني وأطراف فاعلة أهليّة أخرى على الأخذ بالمفاوضات المتعلقة بالإطار المالي المقبل المتعدد السنوات للاتحاد الأوروبي كمدخل وعلى رفع قضيتهم إلى البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء.

مكافحة الفساد

- أثارت فكرة وضع مدونة قواعد سلوك إقليمية لمكافحة الفساد، أسئلة عديدة: فعلى من سوف تنطبق وهل سوف يتم احترامها في منطقة يجري فيها تجاهل قوانين مكافحة الفساد؟
- دعا ممثلو المجتمع المدني الاتحاد الأوروبي إلى مكافحة الفساد على نحو شامل في كافّة علاقاته مع الحكومات. واقتُرح تنظيم منتدى سياسي رفيع المستوى لمناقشة التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال واسترداد الموجودات.
- اقترح كذلك إقامة منصّة/ شبكة إقليمية لمكافحة الفساد من أجل الرصد وتبادل المعارف.
- دعا أيضاً المشاركون إلى الضغط من أجل تعاون فعّال بين أجهزة الشرطة عبر الحدود في المنطقة الأورو-متوسطية في قضايا الفساد العابرة للحدود الوطنية.

قدرة بناء العلاقات

يمثل هذا الرسم البياني متوسط مستوى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين ، على مقياس من 0 إلى 9.

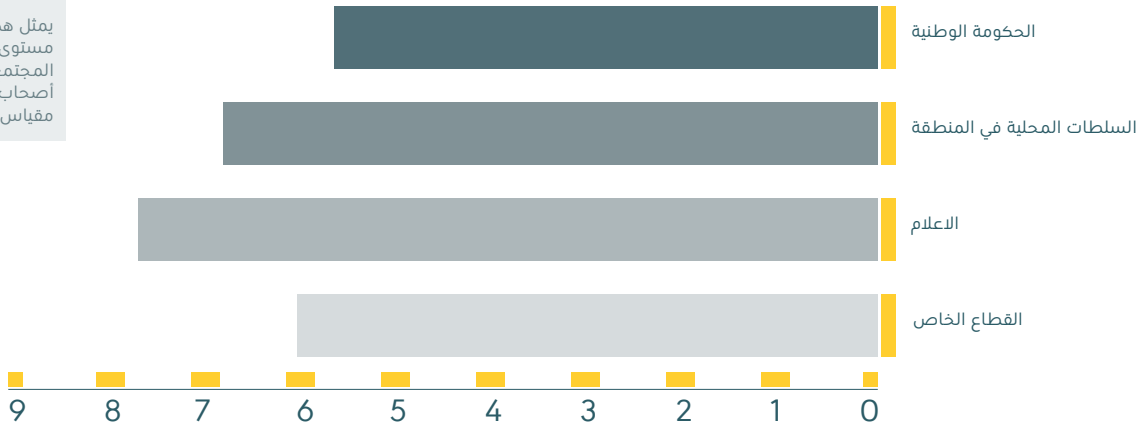

التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي

تقع السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي في صلب سياسة الجوار الأوروبي. وجرى وضع عدّة سياسات وصكوك على مستوى الاتحاد الأوروبي من أجل معالجة أولويّات الحوار الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساته بالنسبة للجوار الجنوبي وعلى التعاون من أجل التنمية. ضمّ فريق المناقشة ممثلين عن المجتمع المدني من منطقة جنوب المتوسّط ومنظّمات متمركزة في أوروبا فضلاً عن مسؤولين من الاتحاد الأوروبي. إنّ "الأشخاص المرجعيين" الذين قدّموا أوراق المناقشة المواضيعية وزوّدوا هذه الجلسات بمُدخَلات إضافية هم "زياد عبد الصمد" و"أديب نعمة" من شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية و"أنس الحسناوي" من الفضاء الجمعوي. وأدارت الجلسات "ليلى جوران" من منتدى بدائل المغرب.

المواضيع ذات الأولوية

"الاستثمار وإعادة التوزيع في إطار سياسة الجوار الأوروبي"

بدأ المشاركون في مجموعة العمل بالاطلاع على المواضيع التي نوقِشت في إطار الحلقة الدراسية حول سياسات الجوار الجنوبي التي عُقِدَت في عمّان في شهر سبتمبر/ أيلول 2018. وجرى التركيز على أربعة مواضيع رئيسية ذات أولوية ألا وهي العلاقات التجارية ودور القطاع الخاص ونُظُم الضمان الاجتماعي والتعليم لا سيّما التدريب المهني.

◇ **التجارة:** لمّا كان يتعيّن اعتبار التجارة والاستثمار والتمويل كوسائل آيلة إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وإعادة التوزيع ولا تقتصر على تحقيق النمو، فإنّ الاتفاقات التجارية (لا سيّما الاتفاقات الشاملة والمُعمّقة للتجارة الحرّة) ينبغي أن تعمل على تعزيز القطاعات الإنتاجيّة في بلدان الجوار الجنوبي والضغط من أجل خلق فرص العمل اللائق مع خضوعها لآليات الرصد والمساءلة من أجل ضمان الشفافية التامة واحترام معايير العمل الأساسية وحقوق الإنسان.

◇ **القطاع الخاص:** لا يجب أن يأتي الدور المُتزايد الأهمية المُعطى للقطاع الخاص كعنصر فاعل في التنمية والحوافز المقدّمة على حساب إعادة التوزيع المالي والحقوق الاجتماعية والبيئية وحقوق العمل. وينبغي أن يُصاحب النمو الاقتصادي عبر هذه الأطراف الفاعلة تمييزٌ بين الشركات الكبرى/ المتعدّدة الجنسيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يختلف أثرها على الاقتصاد ممّا يستدعي بالتالي معاملتها على نحو مختلف.

◇ **الحماية الاجتماعية:** من الضروري إيجاد نهج بديل حيال تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية عبر التحوّل من رؤية مجزّأة إلى رؤية شاملة وعالميّة. إنّ الدور المُسنَد إلى القطاع الخاص من قبل الاتحاد الأوروبي وبلدان رئيسية أخرى في مرحلة ما بعد الحرب/ الصراع في منطقة الجوار الجنوبي والدور المُتزايد المعطى له، يستلزم آليات شفافية ومساءلة ودراسات مسبقة للأثر.

◇ **التعليم والتدريب المهني:** لا يتعيّن أن تقتصر معالجة المسائل المرتبطة بالشباب على سياسات محدّدة بما أنّ لكافّة السياسات العامّة أثر على الشباب. وتتعلّق المسائل الرئيسية بمعدّل البطالة المرتفع والعمالة في القطاع غير الرسمي وعدم تطابق التدريب المهني والتقني مع احتياجات السوق مع الأخذ في الاعتبار أيضاً الآثار الناجمة عن المَكنَنَة واستخدام التكنولوجيا الرقمية. وتساهم هذه العوامل في ارتفاع معدّل التمييز والهجرة الانتقائية ممّا يفضي إلى مستويات أعلى من أوجه عدم المساواة الاجتماعية.

استكشف المشاركون من المجتمع المدني بحضور ممثلين من مختلف شُعَب الاتحاد الأوروبي الأولويّات المرتبطة بالمواضيع المذكورة أعلاه وتبادلوا وجهات النظر حولها في إطار مناقشة مفتوحة. وتمحورت المداولات الرئيسية حول: (1) دراسات تقييم أثر الاتفاقات التجارية ومساءلة الشركات المتعددة الجنسيات؛ (2) الشفافية واتفاقات الشراكة؛ (3) الأثر المترتب عن سياسات الاتحاد الأوروبي على بيئة المجتمع المدني واتساق السياسات؛ (4) السياسات التعليمية. وتناولت المناقشات عدّة نقاط:

- قامت الجهة الممثّلة لهيئة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي والمسؤولة عن حافظة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بعرض عملهم وعمل الدول الأعضاء في مجال تعزيز خطط العمل الوطنية المتعلّقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛
- يواكب الاتحاد الأوروبي عمليّة تنفيذ اتفاق الشراكة في منطقة الجوار الجنوبي من خلال عدّة أدوات مختلفة مثل دعم الميزانيات وآليات خلط التمويل وبرامج التعاون الإنمائي.
- يتم تقييم الاتفاقات التجارية المبرمة مع البلدان في المنطقة وعمليّات التفاوض الخاصّة بها، عن طريق دراسات تجارية لاحقة والتي تؤخذ نتائجها في الاعتبار في المفاوضات التي تُجرى مع بلدان أخرى. وأطلقت الإدارة العامّة للتجارة بالمفوضية الأوروبيّة ستّة تقييمات للأثر المُستدام لاتفاقات التعاون الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سوف تضمّ العمليّة عدّة أطراف فاعلة مختلفة منها الجهات الفاعلة من غير الدول ومنظّمات المجتمع المدني ومنظّمات دعم الأعمال التجارية ورابطات الأعمال التجارية وغيرها. على المستوى الإقليمي، سوف ترحّب اتفاقيّة أغادير والتي تغطي المغرب وتونس ومصر والأردن، بعمليّة انضمام بلدين جديدين إليها في عام 2019 ألا وهما لبنان وفلسطين. علاوة على ذلك، إنّ الوحدة الفنية لاتفاقيّة أغادير هي أيضاً بصدد إطلاق تقييم للأثر من أجل قياس أداء الاتفاقية في الدول الأعضاء فيها. ويُستعان بهذه التقييمات في صياغة صحائف الوقائع الخاصّة بتنفيذ اتفاقات التجارة الحرّة. ويُنتج الاتحاد الأوروبي صحائف الوقائع هذه وهي تتضمّن فصولاً جديدة حول حقوق العمل وتعزيز البرامج التجارية وسلاسل الإمدادات المنصفة؛
- يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز المشاركة الفاعلة والملحوظة للمجتمع المدني في المفاوضات المرتبطة باتفاقات التجارة الحرّة الشاملة والمعمّقة في بلدان المنطقة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى المثال التونسي، فضلاً عن عمله على تعزيز تبادل المعلومات كشكل من أشكال الشفافية؛ وناقش المشاركون الآليات التي يتم من خلالها اختيار الجهات الممثّلة للمجتمع المدني.
- يعكف الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي على حماية منظّمات المجتمع المدني في المنطقة لا سيّما فيما يتعلّق بالتهديدات بالإغلاق وكذلك على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- يعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً على نماذج أعمال بديلة وتتضمن موضوع الاقتصاد الاجتماعي والأعمال التجارية الاجتماعية.

المداخل للحوار

انطلاقاً من مناقشات الجلسة السابقة، حاول المشاركون من المجتمع المدني وممثلو الاتحاد الأوروبي على السواء تحديد المداخل الأنسب في سياسات الاتحاد الأوروبي وبرامجه وأدواته المتوفرة في سبيل تنفيذ الأولويات المدرجة أعلاه والمضي قدماً بها:

- **عمل هيئة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط:** في ضوء تعزيز خطط العمل الوطنية المتعلّقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مناطق مختلفة، يتعيّن مشاركة الممارسات الحسنة كما يتعيّن تنظيم مشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في هذه العملية وتأمين لها إمكانيّة الوصول التام إلى المعلومات؛
- **رصد احترام المصارف الأوروبية لحقوق الإنسان** لا سيّما على مستوى الاستثمارات التي لها وقع على الجوار الجنوبي؛
- **ضمان إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المفاوضات ومراحل التنفيذ والتقييم (السابق واللاحق) المرتبطة باتفاقات التجارة الحرّة في منطقة جنوب المتوسّط** في العمليّتين اللّتين استُهِلّتا من قبل (المغرب وتونس) وتلك الجارية أو المُحتمل إجراؤها (لبنان، فلسطين، مصر، الأردن إلخ.)؛ علاوة على تنظيم مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات التجارية الداخلية ضمن منطقة الجوار الجنوبي؛ وفي هذا الخصوص، قد يكون من

المفيد إقامة منصّة منظّمة خاصّة بالحوار على المستويين الوطني والإقليمي ، تضمّ المجتمعـات المدنية من كلا شاطئيّ البحر الأبيض المتوسّط إلى جانب الاتحاد الأوروبي وحكومات بلدان الجوار الجنوبي؛

◇ **دعم الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في الجوار الجنوبي على مستوى مشاركتها في الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان** وخصوصاً آليّات الاتحاد الأوروبي مثل الاستعراض الدوري الشامل وآليات تنفيذ جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة من قبيل التقرير الوطني الطوعي، وذلك في سبيل تعزيز احترام حقوق الإنسان في بلدان المنطقة وتحسين البيئة التمكينية لعمل منظّمات المجتمع المدني في هذه البلدان.

الشواغل وسبل المضي قدماً

دارَت في خلال الجلسة الأخيرة نقاشات بين المشاركين من المجتمع المدني وممثلي الاتحاد الأوروبي حول المداخل المحدّدة والحالات موضع الاهتمام على المستويين الوطني والإقليمي. ورَمَت المناقشات إلى التوصّل إلى اتفاق محتمل بشأن سبل التنفيذ العملي للتعاون بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي لكلّ أولويّة.

القطاع الخاص

هناك تشريعات قائمة على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن المسؤولية القانونية للشركات المتعددة الجنسيات غير أنّها غير مُلزِمَة ولا ترتبط بعواقب العناية الواجبة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية. فضلاً عن ذلك، تدعو الحاجة إلى مزيد من التعزيز الفاعل لعمليّة اعتماد خطط عمل وطنيّة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في منطقة الجوار الجنوبي؛ وبالإمكان تحسين ذلك من خلال وضع آليّة لعمل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني على المستويين الوطني والإقليمي في سبيل تنفيذ خطط العمل في بلدان الجوار الجنوبي.

الاتفاقات التجارية

في سياق تقييمات التنفيذ، أثار ممثلو المجتمع المدني المسائل التالية: إلى أيّ مدى يُمكن لتقييمات الأثر هذه أن تعيد تشكيل المفاوضات المرتبطة بالاتفاقات ومضمونها؟ وبأيّة طريقة يتم إجراؤها؟ وكيف يتمّ تحليل النتائج؟ من أجل تقييم نتائج الاتفاقات على التنمية، ينبغي أن يتمّ تحليل الأرقام مع وضع المؤشرات العامة في الاعتبار: لقد شهدت التدفقات التجارية ارتفاعاً في الاتجاهين، بيد أنّ ميزان المدفوعات الخاصّ ببلدان الجوار الجنوبي المعنية كان سلبياً في تلك الفترة مع تزايد الفوارق منذ ذلك الحين؛ وبالإمكان تحسين ذلك وتوضيحه من خلال إنشاء آلية لإشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في هذه التقييمات.

البيئة التمكينية/ المساحة السياسية

رغم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي بشأن إشراك المجتمع المدني في الاتفاقات الشاملة والمُعمّقة للتجارة الحرّة كما مع تونس مثلاً وبشأن تبادل المعلومات الشفافة، لم ترد أيّ إشارة إلى الدور المُعطى للمجتمع المدني والمساحة المتاحة له في عمليّة رصد تنفيذ هذه الاتفاقات وتقييمها؛ ويتعيّن توضيح آليّات اختيار الجهات المُشارِكة الممثلة للمجتمع المدني. فضلاً عن ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي على قضايا حماية منظّمات المجتمع المدني في بلدان المنطقة ولا إشارة إلى العمل على النهوض بعوامل أخرى تؤثر على البيئة التمكينية للمجتمع المدني ومساحته السياسية. ويمكن الحلّ في العمل على دعم الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في بلدان المنطقة بهدف تعزيز ظروفها عبر اتباع آليات حقوق الإنسان وعبر تحسين مساحتها السياسية.

التعليم والتدريب المهني

يتعيّن على الاتحاد الأوروبي أن يواصل التزامه حيال تحسين الوصول إلى التدريب الفني والمهني وتوفيره. وينبغي على البرامج القائمة مثل برنامج "إيراسموس +" (Erasmus +) أن يطال الشباب من مختلف الخلفيّات في بلدان الجوار الجنوبي. يتعيّن عموماً أن تكون برامج الاتحاد الأوروبي للشباب أكثر شمولاً وأن يستفيد منها على سبيل الأولوية الشباب الذين يمتلكون فرصاً أقلّ. كما يجب على الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يُعزّز الحقّ في التنقّل العادل بالنسبة للأشخاص في المنطقة الأورو-متوسطية وذلك عبر جعل الإجراءات المرتبطة بتأشيرات الدخول أكثر مرونة لا سيّما بالنسبة للشباب.

يمثل هذا الرسم البياني التقييم الذاتي لمنظمات المجتمع المدني تجاه قدرتها على الوصول الى أصحاب المصلحة المختلفين ، على مقياس من 0 إلى 9.

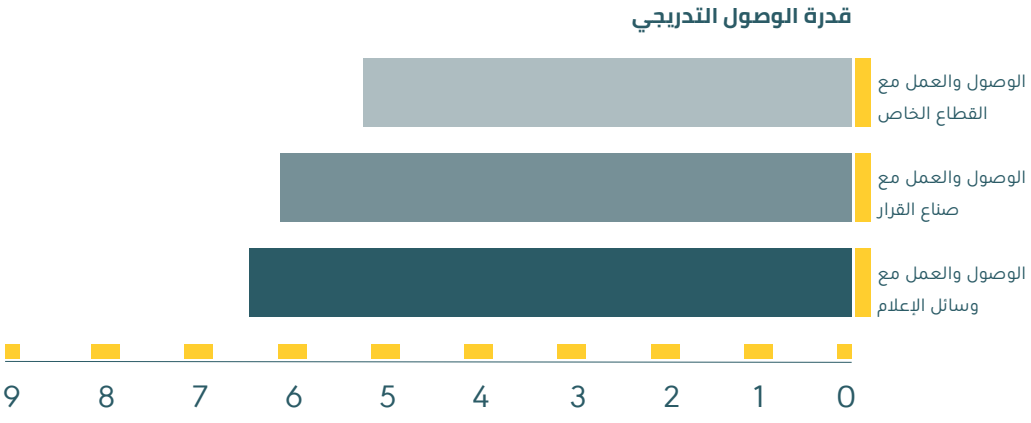

حقوق الإنسان ومكافحة العنف[3]

ذكّرت جلسة العمل الأولى بضرورة إيجاد لغة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني من أجل إقامة إطار ملائم لإجراء مناقشات مثمرة. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يشكّل تعزيز السياسات المرتبطة بالأمن أولويّة قصوى في علاقاته الثنائية وسياسته الجواريّة. بالنسبة للمجتمع المدني، سوف يساعد اتباع نهج تصاعديّ على التوسّع في فهم كافّة أشكال العنف التي تطال بالدرجة الأولى الأفراد والمنظّمات. إنّ هذه الاختلافات تضع هذا الموضوع في خانة أكثر المواضيع إثارةً للجدل وصعوبةً للمعالجة في حوار الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني، غير أنّ الطرفين لا يزالان ملتزمين بتحديد لغة ومساحات وأدوات تسمح لهما بتلبية توقعاتهما. ضمّ فريق النقاش حول حقوق الإنسان ومكافحة العنف ممثّلين عن المجتمع المدني من منطقة الجوار الجنوبي وبعض المنظّمات التي تتخذ من أوروبا مقرّاً لها، فضلاً عن مسؤولين من الاتحاد الأوروبي من مختلف الإدارات العامّة بالمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة لسياسات الجوار ومفاوضات التوسّع والإدارة العامّة للتعاون الدولي والتنمية) ومن هيئة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي. أمّا الشخصان "المرجعيّان" اللذان عرضا ورقة المناقشة المواضيعية وقدّما مُدخَلات إضافية لهذه الجلسات فهما "كزافييه غينيار" (خبير مستقلّ) وخبير آخر مصريّ. وجّهت هذه الجلسات ميسرتان تدرّبتا في إطار برنامج "ثقافة ميد" ألا وهما: "روان شمس الدين" و"لينا البرغوثي".

" من الأمن إلى مكافحة العنف: نحو نهج مُتجدّد قائم على الحقوق"

المواضيع ذات الأولوية

استعرض المشاركون بدايةً مع بعضهم البعض المواضيع التي طُرِحَت في شهر سبتمبر/ أيلول لكي يتمكّن الأشخاص الذين كانوا قد حضروا الحلقة الدراسية في عمّان من معاودة الاطلاع على هذه المواضيع أو هؤلاء الذين انضموا للتوّ إلى فريق النقاش من التعرّف عليها:

- كيف نعزّز الأمن الإنساني عن طريق التصدّي للأسباب الجذرية للعنف؟
- كيف نقوم بإصلاح القطاع الأمني بالتشاور مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني؟
- كيف نؤمّن آليات للوقاية والإنذار والرصد والتبليغ والتقييم فيما يتعلق بالعنف بالتعاون مع المجتمع المدني؟
- كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يواصل التزامه ضدّ العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي؟

استكشف المشاركون من المجتمع المدني بحضور ممثلي الاتحاد الأوروبي، الأولويّات وتبادلوا الآراء حولها ضمن مجموعات صغيرة. وتمّت معاودة النظر في المقترحات التي قُدّمت في عمّان: (1) توسيع نطاق إصلاح القطاع الأمني؛ (2) مكافحة كافّة أشكال العنف (3) التشديد على إشراك الشباب في كافّة مراحل وضع سياسة مكافحة العنف.

أثار المشاركون في البداية مخاطر حصر النقاش في مسألة إصلاح القطاع الأمني. فهذا النهج يوفّر دوراً محدوداً جدّاً للمجتمع المدني. ويدعو إلى الاعتقاد بأنّ إصلاح القطاع الأمني هو أمر ممكن في البلدان الشريكة حيث يتمّ انتهاك الحقوق الأساسيّة بشكل مُمَنهَج، وهذا خطأ. واقترح المشاركون توسيع نطاق إصلاح القطاع الأمني عبر إدراج ليس فقط مراجعة لمناهج تدريب الشرطة وإنّما أيضاً إصلاح للتعليم. فمن الممكن وضع برنامج تعليمي يستهدف الأطفال ويرفع وعيهم بمسألة العنف مع تزويدهم في الوقت بلمحة عامّة أوليّة عن حقوقهم الأساسيّة.

من ثمّ، ناقش المشاركون الحاجة إلى تحديد كافّة أشكال العنف من أجل عدم حصر مسألة الأمن بالإرهاب. إنّ عنف الدولة في فلسطين وحالات الإخفاء القسري في الجزائر ومصر والاستبعاد والتهميش والتهديدات ضدّ الأقليّات العرقية أو الدينية (ليبيا وسوريا) والعنف المنزلي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وإساءة معاملة الأطفال، تمثّل جميعها أشكال العنف التي يواجهها الناس بشكل يومي. وتُرتكب غالبيّة أعمال العنف على يد أعوان الدولة أو عناصر ينتمون إلى المجموعات الاجتماعية والسياسية والعرقية والدينية المُهيمنة، ممّا يستدعي التساؤل حول وجاهة إشراك المؤسسات التابعة للدولة حصراً في مناقشات إصلاح القطاع الأمني. وفي المقابل، إنّ عقد اجتماعات أوليّة مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني حيث يمكن فيها لممثّلي الاتحاد الأوروبي تحديد المسائل الرئيسية وأوجه الضعف، سوف تساعد حتماً في تمكين هذه الأطراف وحمايتها.

3 جاء القرار باستبدال عنوان فريق النقاش الذي كان معنوناً في البداية "الأمن" بعد المناقشات التي جرت على مدى يومين بين المشاركين.

شدّد القرار رقم 2250 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الأمم المتّحدة على أهميّة إشراك الشباب في أيّ عمليّة سلام أو مشروع إصلاح أمني. تندرج المنظّمات الشبابية ضمن أكثر الأطراف الفاعلة الأهلية نشاطاً في كلّ بلد شريك جنوبيّ غير أنّ أدوارها وأصواتها محدودة جدّاً إن لم تكن مُغيّبة. لا يتعيّن النظر إلى الشباب والتعامل معهم حصراً على أساس نهج قائم على مراعاتهم كضحايا. هم ضحايا ولكنّهم أيضاً عناصر فاعلة أو شهود على كافّة أشكال العنف. هم يشكّلون حتماً أطرافاً فاعلة رئيسية لدعم أي إصلاح مستدام في مجال مكافحة العنف.

ختاماً، أعرب المشاركون عن عزمهم على إشراك بشكل أوثق الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من جماعات الشتات في البلدان الأوروبية في عمليّة التصدّي لهشاشة السكّان المهاجرين.

المداخل للحوار

سمحت مناقشات الجلسة الأولى بتحديد مدخلين من أجل إحراز تقدّم مشترك بشأنهما وهما: نظُم الاتحاد الأوروبي للإنذار المبكّر وضرورة إشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في عمليّة حوار ثلاثي الأطراف آيل إلى إصلاح القطاع الأمني إلى جانب الدول وهيئات الاتحاد الأوروبي. انطلاقاً من هذه النقطة، حاول ممثلو الاتحاد الأوروبي بعد عرض قدّموه تحديد بالتعاون مع المشاركين الأدوات أو الآليات المتوفّرة والمناسبة لتنفيذ كلّ موضوع من المواضيع ذات الأولويّة.

◇ **أهميّة مشاركة الشباب:** تمثّل دعوة المنظّمات الشابّة خطوة أولى في اتجاه إشراكها التامّ في وضع السياسات العامّة وفي آليّات المتابعة الخاصّة بها وفي مسؤولية تنفيذها. يتعيّن على الاتحاد الأوروبي أن يتعاون على نحو أكثر تواتراً مع المنظّمات الشبابية ويُصغي إلى تجاربها. ويتعيّن عليه ألّا يلتقي فحسب بالمنظّمات التي تتعامل مع الضحايا إنّما أيضاً بتلك العاملة على إعادة إدماج مرتكبي الجرائم سابقاً أو على التنمية الاقتصادية للمجتمعات المهمّشة. وتشكّل المجموعات غير الرسمية التي نشأت في خلال الحركات الاجتماعية مثالاً جيّداً على الجهات المُحاورة القيّمة التي ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يتطلّع إليها.

◇ **نُظُم الإنذار المبكّر:** تتفهم الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بشكل تام القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على البيانات الناتجة عن هذه النظم. بيد أنّها تشجّع الاتحاد الأوروبي على اطلاع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بشكل أفضل على الدور الذي تؤديه هذه النظم وأهميّتها من خلال اجتماعات خبراء أو ورشات عمل. لفت المشاركون من المجتمع المدني انتباه ممثلي الاتحاد الأوروبي على نحو أعمّ إلى النقص في التواصل حول أدوات الاتحاد الأوروبي وآلياته وشجّعوا الاتحاد الأوروبي على الاعتماد على خبراتهم لوضع توجيهاتهم بشأن تحليل النزاعات.

◇ **نهج متّسق وشامل:** يتعيّن إدراج الآليات المرتبطة بحفظ السلام وصنع السلام في أيّ سياسة ذات صلة بالأمن. ومن شأن اتباع نهج شامل أن يشجّع على تحقيق الاتساق في السياسات المُنتهجة ميدانياً وعلى تقديم دعم مالي أفضل لمبادرات السلام المحليّة.

◇ **الأدوات الشبكية:** اقترح ممثلو المجتمع المدني استحداث منصّة الكترونية يمكن للخبراء في مجال الأمن أن يتبادلوا عبرها خبراتهم وأن ينظّموا ورشات عمل الكترونية. وأعربوا عن رغبتهم في تعزيز الآليات القائمة لحماية منظّمات حقوق الإنسان التي تستهدفها التدابير القسرية في بلدانهم.

قدّم ممثّلو الاتحاد الأوروبي معلومات أساسية حول:
نهج الاتحاد الأوروبي إزاء "إصلاح القطاع الأمني":

◇ إنّ "إصلاح القطاع الأمني" هو عمل مشترك بين هيئة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي ومختلف الإدارات العامّة بالمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء؛
◇ يجري تطبيقه من خلال نهج متكامل قائم على الاستخدام المتسق لكافّة السياسات/ الأدوات الموجودة في متناول الاتحاد الأوروبي بما فيها سياسات البرلمان الأوروبي، وأدوات المفوضية والآليات الثنائية المنفّذة من طرف الدول الأعضاء.

- يُغطّي "إصلاح لقطاع الأمني" كامل هذا القطاع (الشرطة، الدفاع، القضاء، الرقابة الديمقراطية وغيرها) فيما يتعلّق باحتياجاته وممارساته؛
- يتضمّن أيضاً نهجاً ثقافياً يسمح بإشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في إعادة تحديد العلاقة بين الجهات الفاعلة الأمنية والسكّان.

نظام الإنذار المبكّر

- تُعنى هيئة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي بجملة مسائل منها منع نشوب الصراعات والاستقرار والهجرة؛
- يمثّل نظام الاتحاد الأوروبي للإنذار المبكّر أداةً لإدارة المخاطر تستخدم التحليلات الكميّة والنوعية على السواء من أجل تقييم الأوضاع التي قد تفضي إلى نشوب صراعات عنيفة والمساعدة على وضعها في سلّم الأولويّات، وذلك ضمن أفق زمنيّ مدّته أربع سنوات؛
- يتضمّن نظام الإنذار المبكّر مسحاً لمخاطر نشوب النزاعات على المستوى العالمي (بمساعدة التقارير الواردة من منظّمات المجتمع المدني والمنظّمات الدولية غير الحكومية). غير أنّه ما من دور محدّد (حتّى الحين) للمجتمع المدني؛
- يمكّن من فهم المخاطر الهيكليّة والأسباب الجذرية التي من شأنها أن تتسبّب بتصاعد العنف واستجابةً لذلك، يضع خيارات لمنع نشوب النزاعات أو لبناء السلام في سبيل التقليل من خطر (إعادة) اندلاع العنف؛
- بما أنّ نظام الاتحاد الأوروبي للإنذار المبكّر هو نظام داخليّ خاصّ بالاتحاد الأوروبي، يمكن استكشاف السبل في سبيل تعزيز أو المعاونة على إنشاء النظم الإقليمية إن لم تكن المحليّة التي سوف يُصار إلى وضعها. ويدعم الاتحاد الأوروبي بالفعل نظم الإنذار المبكّر في أفريقيا.

المساواة بين الجنسين

- تشكّل حقوق الإنسان شرطاً للتنمية المستدامة
- أرسَت خطة العمل الثانية حول المساواة بين الجنسين (للفترة 2016-2020) التي جرى اعتمادها في عام 2015، ثلاث أولويّات ألا وهي: السلامة البدنية والنفسية والمساواة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة السياسية؛ إنّ الأولوية الأفقية هي الحاجة إلى الاستثمار في الأشخاص وتوفير التدريب لهم والتشجيع على تحليل حالة المساواة بين الجنسين وتعزيز نظام مؤشرات المساواة بين الجنسين؛
- من الضروري التركيز على التعليم وعلى دعم الحكومات من أجل اعتماد تشريعات شاملة؛
- وضع حملات إقليمية وثنائية للبلدان الجنوبية

الشواغل وسُبُل المضي قدماً

شكّلت الجلسة الأخيرة فرصة بالنسبة للمشاركين وممثّلي الاتحاد الأوروبي من أجل تضييق مناقشتهم بشأن الأولويّات والمداخل المحددة التي تسمح بالمضي قدماً في التعاون بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسائل.

العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

- يتعيّن معالجة هذه المسألة في كافّة التقارير أو الدراسات ومجمل السياسات التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي؛
- يمكن للثقافة أن تُستخدَم كأداة لرفع الوعي من أجل مكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي؛
- يقع الرجال أيضاً ضحيّة للعنف الجنسي في بعض الظروف؛
- من المهمّ تمكين المرأة اقتصادياً من أجل مكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

نظام الإنذار المبكّر

- كيف يمكننا وضع آليّات للإنذار المبكّر في بلدان الجوار الجنوبي؟ بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يطوّر أدوات شبكية ويستخدمها لهذا الغرض؛ ولا بدّ من الاستعانة بالخبرة القيّمة للجهات الشريكة المحليّة من المجتمع المدني في هذا الصدد؛
- ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يحدّد أيّ أطراف فاعلة من المجتمع المدني سوف يتعاون معها عن كثب؛ ومن الضروري انتقاء جهات فاعلة مستقلة في سبيل موازنة ثقل الجهات المُختارة من الحكومات؛
- إمكانيّة العمل مع المجتمع المدني بخصوص نُظُم الإنذار المبكّر في المناطق (مثل ليبيا)
- يتعيّن على الاتحاد الأوروبي إلى جانب اعتماده على الجهات الممثّلة له، أن يستعين بمنظّمات ثالثة من قبيل المنظّمات البحثية غير الحكومية أو المراكز الفكرية وذلك من أجل مساعدته على جمع البيانات وتنظيمها من مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

الأسباب الجذرية للعنف:

- تدعو الحاجة إلى إشراك الشباب من المنظّمات المحليّة وغير الرسمية؛ على البرامج المستقبلية أن تسلّط المزيد من الضوء على المشاريع الشبابية القائمة أصلاً؛
- يكمن المصدر الرئيسي للعنف السائد في المنطقة في الأنظمة السياسية الراهنة؛
- يتعيّن على الاتحاد الأوروبي أن يحثّ الأنظمة على دعم حقوق الإنسان وحماية الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني؛
- يتعيّن على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء كفالة أدوات المساءلة بالنسبة للحكومات التي لا تحترم حقوق الإنسان؛
- يجب على آليات الاتحاد الأوروبي وسياساته أن تكون متّسقة مع آليات رصد حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (مثل الاستعراض الدوري الشامل، إلخ)
- ينبغي استخدام الهدف السادس عشر من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤشراته كإطار للتخطيط والرصد.

إصلاح القطاع الأمني

- ينبغي أن ترتكز أيّ عمليّة "إصلاح للقطاع الأمني" على نهج قائم على حقوق الإنسان وأن تستلزم الشفافية وأن تنشر المعلومات العامّة إلى جانب تقييماتها (على غرار ما حصل في عاميّ 2010 و2015)
- ينبغي أن يكون "إصلاح القطاع الأمني" عمليّة ثلاثيّة الأطراف ويتعيّن بذل الجهود في سبيل إشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في تصميم هذه العمليّة وتنفيذها.

المسائل المتداخلة

في اليوم الثاني من المنتدى، حضر المشاركون جلسات موازية ركّزت على تحديد المسائل المتقاطعة مع كافّة المواضيع الأربعة للمنتدى (الحوكمة؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ الهجرة؛ الأمن ومكافحة العنف). وبالاستناد إلى الأسئلة المطروحة في أوراق المناقشة، تمثّلت أهداف الجلسات في تبادل الخبرات وإجراء مناقشات صريحة سبيل الخروج باستنتاجات يمكن الأخذ بها في الأنشطة المقبلة للمشروع.

◇ النهج القائم على الحقوق والاتساق في سياسات الاتحاد الأوروبي: كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يكفل نهجاً قائماً على الحقوق في عمليّة تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي؟

◇ دور الاتحاد الأوروبي في حماية فضاءات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ كيف يمكن للاتحاد الأوروبي والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني أن يتعاونوا في سبيل ضمان أنظمة حماية فعّالة (المدافعون عن حقوق الإنسان، الفئات المستضعفة، الحماية الاجتماعية، الحماية ضدّ مختلف أشكال العنف)؟

◇ الشمولية: كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يشركَ بشكل أفضل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في عمليّة تحديد السياسات وتنفيذها وتقييمها؟ كيف يمكن تأمين مشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في مناطق نائية والفئات المستضعفة والأقليّات؟

النهج القائم على الحقوق

أدار الجلسة "نزار حسن" من المركز اللبناني للدراسات وتألّف فريق النقاش من "بهتر موشيني" من شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية وممثّلي الاتحاد الأوروبي "ألكسندر بارون "من الإدارة العامّة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسّع و"مارتين هيثر" من هيئة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي.

يمثّل النهج القائم على الحقوق فرصة هائلة بالنسبة للاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني. ويأخذ النقاش حول النهج القائم على الحقوق في الحسبان الديناميّات الجديدة التي نشأت عن اعتماد جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة. "لن يُتركَ أحد خلف المسيرة" هو شعار جدول الأعمال الجديد هذا وذلك لا يمكن أن يتحقّق من دون تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومبادئ المساواة والشفافية والمشاركة وعدم التمييز. ومن الجليّ أنّ هذا النهج القائم على الحقوق هو ليس بظاهرة جديدة. فقد أبصر النور عندما تمّ الإقرار بأنّ حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية لا يشكّلان اتجاهين/ حقلين مختلفين/ بل إنّهما يدعمان بعضهما البعض. ولا تزال هناك تحدّيات ماثلة على مستوى تنفيذ النهج القائم على الحقوق. ولكن من ناحية أخرى، بوسعنا الإقرار بأنّ الاتحاد الأوروبي قد بذل جهوداً جمّة في سبيل إدماج النهج القائم على الحقوق في طريقة عمله. وأشار المشاركون إلى بعض التحدّيات المرتبطة بتنفيذ هذا النهج في إطار التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي. وشدّدوا بوجه خاصّ على ما يلي:

◇ لعمليّة التمكين أهميّة حاسمة بالنسبة لتنفيذ النهج القائم على الحقوق بيد أنّها تواجه تحدّيات في الشمال كما في الجنوب في ضوء تقلّص المساحات السياسة والمدنية؛

◇ يقع مبدأ "عدم إلحاق الأذى" في صلب النهج القائم على الحقوق ولكن لا يمكن كفالته من دون ضمانات وآليّات مساءلة ملائمة، لا سيّما بالنظر إلى المشاركة المتنامية للقطاع الخاص في التعاون التنموي.

- يتمثّل الهدف الآخر للنهج القائم على التنمية في "فعل الخير إلى أقصى حدّ" ولكنّه أيضاً يواجه تحديّات في ضوء استغلال المساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص المعونة الإنمائية كأداة مصحوبة بأولويّات أمنية؛

- ثمّة تحدٍّ أساسيّ آخر يتعلّق بضمان الاتساق في السياسات وهو ناتج عن نقص في الحوار المشترك بين القطاعات مختلف السياسات المنفّذة (التجارة، الاستثمار، المعونة إلخ).

تولّدت عن هذه المناقشة الاستنتاجات والاعتبارات التالية:

- يتعيّن توسيع نطاق نهج الحقوق (حقوق الإنسان) بما يتجاوز التعاون الإنمائي لكي يشمل قطاعات من قبيل الهجرة والتجارة؛
- يتعيّن تطبيق آليّات المساءلة والعناية الواجبة من أجل تحميل الحكومات المسؤوليّة حيال التزاماتها فيما يتعلّق بحقوق الإنسان التي تعهدّت بها في المحافل الدولية ومع الاتحاد الأوروبي عبر اتفاقات الشراكة/ أولويّات الشراكات في إطار سياسة الجوار الأوروبي؛ علاوة على ذلك، يتعيّن تعزيز الأساس القانوني للنهج القائم على الحقوق من أجل السماح بإنفاذه؛
- يشكّل جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 مدخلاً مثيراً للاهتمام بما أنّ الحكومات ترغب في/ قد تكون أكثر استعداداً لإجراء المناقشات على هذا الأساس عوضاً عن مناقشتها على أساس حقوق الإنسان بحدّ ذاتها.
- يتعيّن على الاتحاد الأوروبي أن يعمل مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في سبيل تعزيز النهج القائم على الحقوق وتقييم ما إذا كان يجري تنفيذه واحترامه على النحو الملائم.

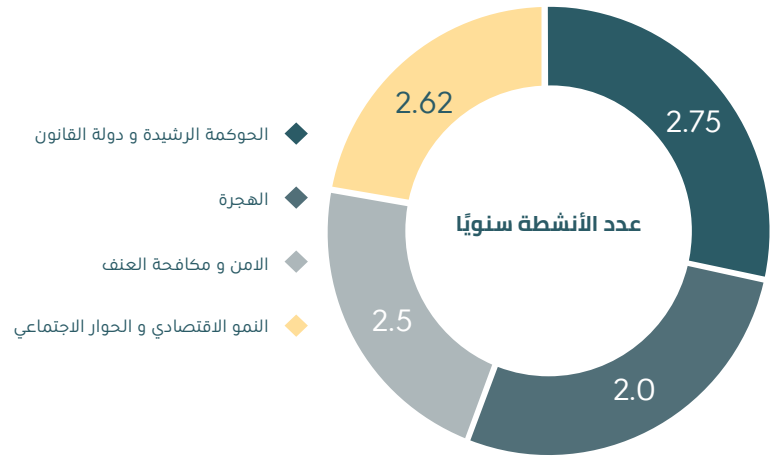

يمثل هذا الرسم البياني متوسط عدد الأنشطة سنويًا لمنظمات المجتمع المدني التي تم تقييمها وفقًا لمواضيع المشروع.

نحو نظام حماية فعّال؟

نشّطت الجلسة "هلا قبّاج" من الحملة العربية للتعليم للجميع مع مدخلات قدّمها "فنسنت فورست" من الأورو-متوسطيّة للحقوق.

تبادل المشاركون في هذه الجلسة الأسئلة والتقييمات والتوصيات بخصوص حماية النشطاء في المجتمع المدني لا سيّما فيما يتعلّق بعمل الاتحاد الأوروبي حول هذه المسألة. وتمّت الإشارة إلى أنّ الحماية هي ليست بمسألة جديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي لا سيّما مع وجود مبادئ توجيهية صادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان جرى اعتمادها في عام 2004 وهي تتبع بدرجة كبيرة إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان لعام 1998 الصادر عن الأمم المتّحدة. والأهمّ من ذلك، تنطبق هذه المبادئ التوجيهية على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على حدّ سواء، بما يعني أنّه ينبغي أن يتمكّن المدافعون عن حقوق الإنسان المعرّضون للخطر من طلب الدعم مباشرةً من الدول الأعضاء وكذلك من سفاراتها في الميدان. غير أنّ هذه المبادئ التوجيهية هي غير مُلزمة وتنفيذها يفتقر إلى الاتساق. وينطوي كذلك بلاغ عام 2012 حول عمل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني على جوانب حماية ويشير إلى أنّ القيود المفروضة على مساحة المجتمع المدني تتجاوز التشريعات لتشمل ممارسات من قبيل حملات التشهير.

تضمّنت المسائل الرئيسية التي عالجها المشاركون: الفعالية النسبية للاستراتيجيات الداخلية للحماية والضغط الخارجي؛ المجالات التي تحتاج إلى التحسين في عمل الاتحاد الأوروبي؛ ضمان وصول الحماية إلى كلّ من يحتاجها؛ وبناء الشراكات الفعّالة. كما تبادل المشاركون أيضاً خبراتهم الخاصة من مختلف أنحاء المنطقة.

خَلُصَت المناقشات إلى الاستنتاجات والاعتبارات التالية:

- اعتبر المشاركون، مع أخذهم علماً بالخصوصيّات الجليّة لمختلف البلدان، الضغوط المُمارسة ضدّ نشطاء المجتمع المدني والمخاطر التي يتعرضون لها، مبعث قلق رئيسي في كافّة أرجاء المنطقة. وقد أعرب هؤلاء عن عدّة شواغل ألا وهي: الخوف الذين يعتريهم هم وزملاءهم عند حضور مناسبات على غرار منتدى المجتمع المدني؛ اختفاء المساحة التمكينية لعمل نشطاء المجتمع المدني؛ إساءة استخدام تدابير "مكافحة الإرهاب" وتدابير حماية الخصوصيّة لتقييد النشطاء؛ حملات القمع والتشهير التي تتعرّض لها المنظّمات غير الحكومية؛ الاعتقالات وحالات الإخفاء القسري؛ الضغط المُمارَس ضدّ المدافعين عن حقوق اللاجئين والمهاجرين؛ والإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة في ظلّ غياب هياكل الدولة كما في ليبيا مثلاً.
- فيما يتعلّق بالحماية، من المُفيد ممارسة ضغوط خارجية وإثارة الحالات الفردية للناشطين المعرّضين للخطر على المستوى الدولي. وجرى توضيح فكرة أنّ الحكومات غالباً ما تُصغي أكثر إلى الجهات الفاعلة الخارجية عوضاً عن المجتمع المدني الداخلي عبر مثل أُعطيَ عن الأردن حينما قام أعضاء في البرلمان الأوروبي بالتأثير على الملك عبد الله الثاني بشأن قانون الجمعيّات الأردني عند زيارته للبرلمان الأوروبي.
- في ضوء ذلك، هناك دعوات واضحة للاتحاد الأوروبي من أجل أن يرفع صوته منددّاً بالضغوط التي يواجهها النشطاء ومن أجل ألّا يسمح بأن يطغى الأمن وغيره من المصالح على الأولويات المرتبطة بحقوق الإنسان. كما طالب المشاركون بجعل المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان مُلزِمة ودعوا الاتحاد إلى التوجّه نحو اعتماد نهج حيال الحماية يقوم على اتخاذ إجراءات مبكّرة مع تقديم دعم يتجاوز الدعم التفاعلي بالنسبة للسلامة الشخصية للنشطاء (نقل مكان الإقامة إلخ). كما يتعيّن على الاتحاد الأوروبي أن يبذل المزيد من الجهود في سبيل ضمان عدم بيع الأسلحة وغيرها من المعدّات (من قبيل معدّات المراقبة) الواردة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيثما يمكن أن تُستخدَم لأغراض قمعيّة.
- يتعيّن توسيع نطاق الحماية لتشمل طائفة واسعة من الأشخاص مثل المبلغين عن الانتهاكات وغيرهم من الأفراد. وفي حين أنّه لجميع الناس الحقّ في الحماية، من المهمّ الأخذ في الحسبان المخاطر الخاصّة التي يُواجهها الأشخاص الذين يدافعون عن أفراد آخرين فضلاً عن حقيقة أنّ حماية ناشط من النشطاء تطال أيضاً كافّة الأشخاص الذين يوفّر لهم هذا الناشط الحماية. وينبغي كذلك على تدابير الحماية أن تراعي الوضع الخاص للناشطات وغيرهنّ من الأشخاص الذين يعانون من هشاشة إضافيّة. من المهمّ أن يتمّ توفير الحماية من الأذى بصفة عامّة للنشطاء وليس فقط لناحية سلامتهم الشخصية.
- من المفيد إقامة الشراكات وبناء الشبكات من أجل ضمان توفير الحماية. على المجتمعات المدنية أن تتعاون في العمل من أجل حماية بعضها البعض وأن تقيمَ أيضاً الروابط مع أعضاء البرلمان الأوروبي وغيرهم من الوجوه السياسية. ويمكن لمشروع "مجالات" أن يكون بمثابة مركز لبناء الشبكات ضمن الفضاء الأورو-متوسطي.

الشمولية

أدارت هذه الجلسة "سيلفانا لقّيس" من المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و"دانييلا موسى"من الرابطة الدولية لطلّاب علوم الاقتصاد وإدارة الأعمال-آيزيك وانضمّ إليهما العضو في حلقة النقاش "جورجيوس بارزوكاس" من الإدارة العامّة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع.

ينطوي المفهوم العام "للشمولية" على عدّة جوانب يمكن أن تتراوح بين مشاركة مجتمع مدنيّ مستقلّ يتضمّن طائفة متنوّعة من أصحاب المصلحة في وضع سياسات الاتحاد الأوروبي ورصدها وتقييمها، وإشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني للفئات المهمّشة في المشاريع والممارسات التي تديرها. وعليه، ذكرت الأطراف الفاعلة الجمعوية المُشارِكة في الجلسة الكيفية التي يمكنها بها تعزيز الشمولية ضمن مشاريعها. وأوليَ اهتمام خاص بالنقاط التالية: التوازن الجغرافي في سياق الحوارات في الجزائر؛ إشراك النساء من مختلف البلديّات والثقافات (أمازيغ، طوارق، عرب) ومن كافّة الأعمار والأوضاع في مشروع حول النساء ضحايا العنف في ليبيا؛ العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز الديمقراطية في المغرب.

خَلُصَت المناقشة التي دارت إلى الاستنتاجات والاعتبارات التالية:

- إنّ مُمارسات الاتحاد الأوروبي من حيث الحوار والتشاور مع المجتمع المدني هي ممارسات شائعة والتزاماته في هذا الشأن مذكورة بوضوح في نصوص مختلفة[4]. يدرك المجتمع المدني الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي. ولكن على هذه المشاورات: (1) أن تعكس إسهامات المجتمع المدني (2) أن تشركَ مجموعة من متنوّعة من أصحاب المصلحة من ضمنها منظّمات غير مستفيدة من منح الاتحاد الأوروبي (3) أن تضع في الاعتبار متطلّبات الاتحاد الأوروبي المرتبطة بالمساءلة (4) أن تشركَ النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وتشجّعهم فضلاً عن إشراك الأشخاص من المناطق الريفية والأراضي المحتلة واللاجئين والأقليّات الجنسية.
- غير أنّ الآليّات الرّاهنة الموضوعة من جانب الاتحاد الأوروبي تبقى مخصّصة أو قطاعيّة ومن المهمّ إقامة آليّة دائمة لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني على المستوى الإقليمي مع الأخذ في الاعتبار مسألة التكامل على المستوى الوطني وإشراك السلطات المحليّة التي تمثّل أحياناً المُحاور الأوّل للمجتمع المدني.
- لكي يتمكّن المجتمع المدني من المشاركة بفعاليّة في عمليّات صنع القرار والأنشطة، ينبغي إتاحة حصوله على الموارد الماليّة/ الفنيّة وتمكينه من بناء القدرات كما ينبغي أن تُتاحَ أمامه فرصة النفاذ إلى المعلومات وأن يتطلّب الشفافيّة من الجهات المُحاورة له. ومن الضروري اطلاع المجتمع المدني على جدول أعمال الاجتماعات المُزمع عقدها بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني وعلى جدول مواعيدها لكي يتمكّن من الإعداد للمواقف واستباقها والمشاركة في المناسبات. وفيما يتعلّق بمسألة التمويل، تدرس المفوضية الأوروبية حاليّاً إمكانيّة تسهيل إجراءات التمويل في سبيل تعزيز عمليّة إشراك أوسع للأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، يجب العمل على تقليص الحواجز التي تحول دون تحقيق الشمولية من قبيل لغة وثائق الاتحاد الأوروبي.
- يمكن أيضاً للاتحاد الأوروبي أن يدعمَ الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني عن طريق وضع مؤشرات شموليّة في المشاريع وبصفة أعمّ في عمليّات التشاور فيما بين الجمعيّات من جهة وبين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني من جهة أخرى. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان وضع التشريعات والسياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها بطريقة صريحة وشفّافة وشاملة مع إدماج البعد المتعلّق بحقوق الإنسان. غير أنّه لا يمتلك حاليّاً أداةً لقياس الشمولية.
- يتعيّن دائماً مراعاة معايير الشمولية بما في ذلك ضمن عمليّة تنفيذ أنشطة مشروع "مجالات". من المهمّ جدّاً كفالة الإشراك الفعلي للمنظّمات المحليّة وعدم استخدامها كجهة مقدّمة للخدمات.

4 Including the European Commission's 2012 Communication on engagement with civil society, the 2015 Review of the European Neighbourhood Policy, and the EU action plan on democracy and human rights.

الاعتبارات العامّة

أُقيمَت جلسة إضافيّة في اليوم الثاني من منتدى بروكسيل للمجتمع المدني بهدف إفساح بعض المجال أمام المشاركين لتقديم توصيات "إضافيّة" أو موادّ للتفكير" يتعيّن مراعاتها في كلّ موضوع وفي المنتديات المقبلة.

فيما يتعلّق **بموضوع حقوق الإنسان ومكافحة العنف**، أشار المشاركون إلى أهميّة عدم تقليص مفهوم العنف إلى مكافحة الإرهاب. ومن هذا المنطلق، أوصوا بتغيير اسم فريق النقاش وتحديداً بتجنّب استخدام اصطلاح "الأمن" لمّا كان ينطوي على مدلولات ذات علاقة بعمل الشرطة. وأشاروا ختاماً إلى أنّ الشمال والجنوب قد يختلفان اختلافاً كبيراً ممّا يعني بأنّه يتعيّن النظر في كلّ وضع في سبيل اتخاذ الإجراءات الإصلاحية الملائمة والمكيّفة في القطاع المعني.

أمّا بخصوص **موضوع الحوكمة**، ذُكِرَ بدايةً بأنّه يمكن اعتبار الحوكمة قاسماً مشتركاً بين مختلف المواضيع التي يغطّيها المشروع. إنّها مسألة جماعيّة ويتعيّن إقامة الروابط بين مختلف المواضيع. وكما في موضوع مكافحة العنف، جرى التشديد على أهميّة مراعاة خصوصيّة كلّ بلد من البلدان. وفي الوقت عينه، لمّا كانت المسألة قضيّة عالمية، اقتُرِحَ باعتماد نهج عامّ مع تجنّب التركيز على المسائل الخاصّة. إضافة إلى ذلك، أشار المشاركون إلى أهميّة النظر في وضع كافّة الشباب ومعالجته. وأوصوا ختاماً بأن يقيمَ الاتحاد الأوروبي حواراً حقيقياً (كون الحوكمة مفهوماً سياسياً) مع وضع آليّات تجمع شواغل المجتمع المدني..

فيما يخصّ **موضوع التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي**، سلّط المشاركون الضوء على نقطتين رئيسيّتين. من ناحية، هناك دعوة إلى التوجّه نحو اقتصاد اجتماعي وتضامنيّ بدرجة أعظم. ومن ناحية أخرى، هناك دعوة إلى تحقيق اتساق سياسي/ سياساتي في أعمال الاتحاد الأوروبي في مجال الاقتصاد.

وبالنسبة **لموضوع الهجرة**، نوّه أحد المشاركين بضرورة تقديم دعم نفسي أكبر للمهاجرين واللاجئين فيما أشار مشارك آخر إلى ضرورة مراعاة الأسباب المتنوّعة التي تدفع بالأشخاص إلى اتخاذ القرار بالهجرة.

ختاماً، قدّم المشاركون بعض **الاعتبارات المتداخلة والعامّة**. اقتُرِحَ بدايةً النظر في موضوع التعليم (مثل وضع برنامج كبرنامج "إيراسموس- Erasmus" يسمح للشباب بالمشاركة في الحوار الأورو-متوسّطي"). ثانياً، أثناء النظر بشكل خاص في قضيّة سوريا، شدّد أحد المشاركين على الحاجة إلى مراعاة الخصائص المحدّدة للمجتمع المدني هناك مع وضع إعادة الإعمار ضمن منظور حقوق الإنسان. ثالثاً، أُبديَ تعليقٌ بشأن استقلاليّة المجتمع المدني مفاده أنّه من المهمّ جدّاً أن تتمتّع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني باستقلاليّة حقيقية عن حكوماتها ويُنتظر من الاتحاد الأوروبي أن يعمل في هذا الاتجاه وإلّا اعتُبِرَ شريكاً للحكومات الفاسدة. وفي هذا الإطار، أُضيفت فكرة أنّ الاتحاد الأوروبي يقوم أحياناً بتمويل المنظّمات القريبة من الحكومات أو التي تزعم بأنّها منظّمات مستقلّة. ولا بدّ هنا من التفكير في كيفيّة التوفيق بين هذه المسألة وسيادة القانون. علاوة على ذلك، فيما يتعلّق بتمويل المجتمع المدني، يتعيّن إيجاد توازن لأنّ التغييرات الحقيقية يجب أن تأتي من الداخل. رابعاً، نُصِحَ بالتركيز أكثر على الأقليّات والمجموعات المستضعفة من قبيل الأشخاص ذوي الإعاقة. إذ يتعيّن، على سبيل المثال، الإصغاء إلى ذوي المتطلبات الخاصّة على قدم المساواة مع باقي الأشخاص وأن يتمتعوا بالحقوق ذاتها وكما ينبغي أن يتلقوا قدراً كبيراً من الدعم. فالشمولية تمثّل عنصراً ذا أهميّة حاسمة بالنسبة للمشاركين. خامساً، شدّد أحدهم على مدى أهميّة سيادة القانون التي يجب أن تصلحَ كركيزة وفقاً للنصيحة التي أسداها هذا المشارك. كما يتعيّن النظر أيضاً في مسألة مكافحة الجريمة والفساد.

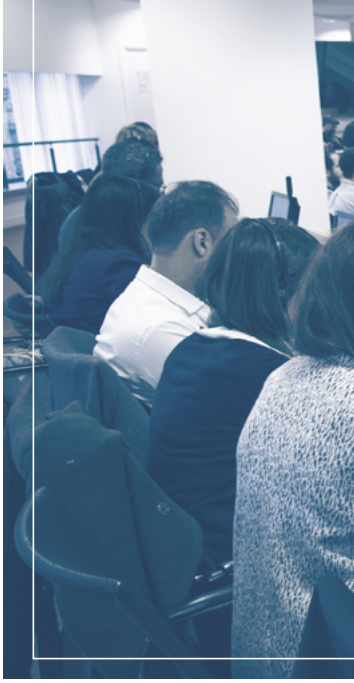

وأخيراً، شدّد أحد المشاركين على فكرة مؤداها أنّه يجب على الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني أن تضطلع بدور جوهريّ في الحوار. ولكن هناك شعور عامّ بأنّه لا يجري مراعاة وجهات نظرها. لذلك تدعو الحاجة إلى مزيد من التفاعلات إضافة إلى متابعة هذا المنتدى. ووفقاً لما أشار إليه أحد المشاركين، كثيرة هي المسائل المطروحة للمعالجة ولكنّ من المهمّ أن يكون هناك التزام ومشاركة في الحوار وتبادل للخبرات بهدف ضمان أن يثمر التعاون عن نتائج في كافّة المجالات ويشكّل هذا المنتدى تجربة نستطيع أن نتعلّم منها في هذا الشأن.

التعليقات الواردة حول العمليّة والمنتدى

وَرَدَت عدّة تعليقات حول العمليّة والمنتدى.
أعرَبَ بعض المشاركين عن خيبة أملهم إزاء عدم إيراد كافّة النقاط المُثارة في مُناقشات الحلقة الدراسية حول سياسة الجوار الجنوبي التي أُقيمَت في عمّان، في أوراق المناقشة التي أُعِدّت لمنتدى بروكسيل للمجتمع المدني. وحصل بعض الالتباس بشأن مختلف وثائق المعلومات الأساسية (تقارير الحلقة الدراسية حول سياسة الجوار الجنوبي وأوراق المناقشة الخاصّة بمنتدى بروكسيل إلخ) كما حصل اتفاق على ضرورة إجراء متابعة أفضل بين مختلف المناسبات التي سوف تنظّمها مبادرة "مجالات". وذُكِرَت أيضاً نقطة تتعلّق بكيفية تحسين اختيار المقرّرين ودورهم.

علاوة على ذلك، تمّت الإشارة إلى أنّ الوقت لم يتّسع كثيراً للنقاش. فقد كان يلزم المزيد من الوقت من أجل مناقشة المسائل الحسّاسة والتعمّق فيها. وجرى التنويه بأنّ مجموعات العمل المواضيعية في الدورة المقبلة من الأنشطة، سوف تساهم في تعميق المناقشات والتوصّل إلى استنتاجات أكثر دقّة. وفي الوقت عينه، نُصِحَ بتضمين هكذا مناسبات حوارية بعض العناصر المرتبطة ببناء القدرات بشأن كيفية العمل مع السلطات المحليّة/ الاتحاد الأوروبي/ الحكومات الوطنية وكيفيّة المساهمة في الحوار الإقليمي.

يمثل هذا الرسم البياني متوسط التقييم الذاتي لمنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بقدرات الرصد الخاصة بها تجاه سياسات الاتحاد الأوروبي وفقًا لمواضيع المشروع ، على مقياس من 0 إلى 9.

قدرات الرصد

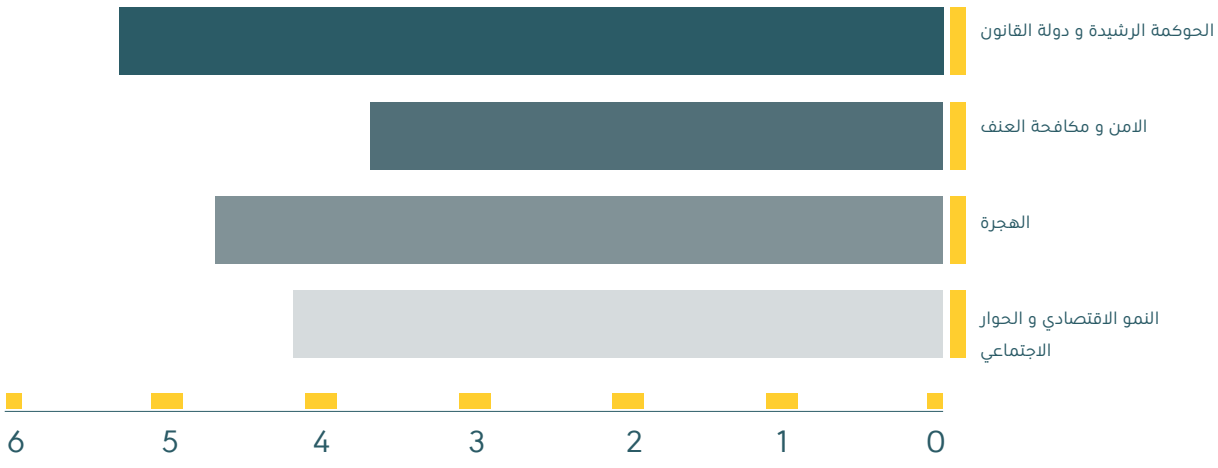

جلسة ختامية وحلقة نقاش

”أين نرى هذا الحوار بعد خمسة/ عشرة أعوام من اليوم وكيف نُشرك الشباب ونكفل المساواة بين الجنسين؟“

اختتاماً لمنتدى بروكسيل للمجتمع المدني لعام 2018 الذي امتدّ على يومين من المناقشات المواضيعيّة والجلسات العامّة والمداولات، عُقِدَت حلقة نقاش حول مستقبل مشروع ”مجالات“ والحوار الإقليمي. تألّف فريق النقاش الذي ترأسّته ”جيوفانّا تانزاريلّا“ (نائبة رئيس شبكة يوروميد فرنسا) من ”مايكل كولير“ (مدير شؤون الجوار الجنوبي في الإدارة العامّة لسياسات الجوار ومفاوضات التوسّع) و”كولين سيكلونا“ (نائب مدير عام شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيئة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي) وإبراهيم قاسو (رئيس منتدى بدائل المغرب) واختُتِمَت الحلقة بكلمة ألقاها زياد عبد الصمد (المدير التنفيذي لشبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية).

عند افتتاح الجلسة، شدّد أعضاء فريق النقاش على أنّ هذه الدورة من المنتدى ما هي إلّا بداية لجولة طويلة من الأنشطة وبالتالي فإنّه سوف تتمّ مستقبلاً معالجة النقاط المطروحة في المناقشات على نجو أكثر عمقاً وتفصيلاً. وأشاد كلّ من ”مايكل كولير“ و”كولين سيكلونا“ بالعمليّة التي أفضَت إلى المنتدى وشدّدا على أهميّة المجتمع المدني وعلى الحاجة الماسّة في أن تبقى الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني مستقلّة وممثّلة للمجتمع. كما شدّد أعضاء فريق النقاش على أهميّة الشباب ودورهم في رسم مستقبل بلدان الجوار الجنوبي.

من ثمّ باشر المشاركون في المنتدى بتبادل الآراء والانتقادات البنّاءة وردود الفعل والاقتراحات مع أعضاء فريق النقاش. وتضمّنت النقاط الرئيسية التي تمّت إثارتها ما يلي:

- في حين أنّ الحوار ضمن هذا المشروع هو حوار على المستوى الإقليمي، فإنّ علاقات الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي هي قائمة على المستوى الثنائي. من هنا، تدعو الحاجة إلى وضع خارطة طريق للمنطقة وتنفيذها على مستوى سياسات الاتحاد الأوروبي. وجرى التنويه بأنّ هذا المشروع يستهدف وضع هذا النهج الإقليمي وشدّد ”كولين سيكلونا“ على التفاعلات الكثيرة القائمة بين العلاقات الثنائية والإقليمية. على كافّة المستويات وشجّع على الإثراء المتبادل للأفكار وتقاسم الدروس المستفادة.

- يجب أن يُلِمّ المسؤولون في الاتحاد الأوروبي إلماماً جيّداً بطبيعة المجتمعات المدنية في كلّ سياق وأن يمتلكوا القدرة على تمييز ركائزها وديناميّاتها وفهمها وذلك لكي تكون عمليّة التشاور أكثر فعاليّة. وأشار فريق النقاش إلى أنّ الاتحاد الأوروبي يعتمد أيضاً على الأشخاص المتواجدين في الميدان لإبقائه على علم تامّ الديناميات القائمة على المستوى القطري.

- أعرب المشاركون عن قلقهم حيال مدى إشراك المجتمع المدني في الحوارات والاتفاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وحكومات الجوار الجنوبي، وأشار ”مايكل كولير“ إلى أنّه ليس بوسع الاتحاد الأوروبي أن يملي أو يفرض التغيير على الحكومات. فالتوافق يشكّل دائماً ضرورة. ويتعيّن أن تجري عمليّة التبادل على المستوى الداخلي أيضاً بين المجتمعات المدنية وحكوماتها المعنية.

- بناءً على المناقشة التي جرَت حول الشمولية، تبقى مسألة ضعف مستوى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة الجوار الجنوبي، لا سيّما في ضوء جرائم الحرب المرتكبة هناك، مسألةً هامّة بالنسبة للمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، أشارت ”سيلفانا لقيس“ من المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ما مفاده أنّ:

◇ ” 45 مليون شخص من ذوي الإعاقة في العالم العربي يقعون خارج جدول أعمال التنمية وخارج جدول أعمال حقوق الإنسان”، وحثّت الاتحاد الأوروبي على مراجعة سياسته الراهنة.

◇ أثار المشاركون كذلك مسألة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وشدّدوا على ضرورة إدراجها بشكل أفضل في سياسة الجوار الأوروبي. ونوّه ”مايكل كولير” بأنّ غالبية التمويل الدولي الذي تتلقّاه الأراضي الفلسطينية المحتلّة مصدره الاتحاد الأوروبي. كما ذكر المشكلات الداخلية في فلسطين مضيفاً أنّه على المجتمع المدني أن يتحمّل مسؤوليّة معالجتها.

◇ طُرِحَت كذلك التطوّرات الأخيرة في أوروبا وبروز الحركات القومية واليمينية المتطرّفة حينما تساءل المشاركون عن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وجواره في ضوء هذه التغيّرات. صرّح أعضاء فريق النقاش قائلين إنّه لم يكن لهذه التطوّرات تأثير على التعاون الخارجي للاتحاد الأوروبي مع أنّها لا تقوّي الاتحاد الأوروبي على المستوى الداخلي.

◇ وكخلاصة، طالب المشاركون بالتزامات ملموسة. شدّد ”كولين سيكلونا” على النهج الشامل الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي عبر عمله السياسي والإنساني الجاري في سوريا وليبيا وكذلك عبر تطلّعه إلى تعزيز قدرة المجتمعات. وذكر على سبيل المثال مؤتمر بروكسيل الثالث الرفيع المستوى حول مستقبل سوريا والمنطقة الذي سوف يُعقد في مارس/آذار 2019 والعمل المُضطلع به في ليبيا على مستوى قادة المجتمعات المحليّة وعلى مستوى البلديّات. وحول فكرة إجراء حوار ثلاثي الأطراف، سوف يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق ذلك بشكل دوريّ حيثما أمكن.

اختتم ”زياد عبد الصمد” هذه الجلسة ويومَيّ عمل منتدى بروكسيل للمجتمع المدني مسلّطاً الضوء على أهميّة دور الاتحاد الأوروبي كشريك للضفة الجنوبية المتوسّطية. وذكّر ”عبد الصمد” بأنّ ذلك يمثّل عمليّة طويلة الأجل وبأنّه لا يمكن إحداث أثر إلّا عبر إشراك مختلف الجهات الفاعلة بما فيها الاتحاد الأوروبي وحكومات جنوب المتوسّط والبرلمان الأوروبي. وشدّد كذلك على سلسلة الأنشطة المنظّمة في إطار مشروع ”مجالات” من أجل التواصل المباشر مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في سبيل العمل من أجل تحقيق احترام حقوق الإنسان والتغيير الديمقراطي.

الجدول الزمني للأنشطة الملحوظة لعام 2019

حلقات العمل المواضيعيّة:

- 29 آذار، **الدار البيضاء -المغرب**: الهجرة؛ حقوق الإنسان ومكافحة العنف؛ التغيّر المناخي والعدالة الاجتماعية؛ (ثلاث حلقات عمل) (من تنظيم منتدى بدائل المغرب)
- 6 و7 أبريل/نيسان (لم يتأكّد بعد)، **بيروت-لبنان**: التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي (من تنظيم شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية)
- 24 أبريل/ نيسان: حلقة عمل حول الشباب-**تونس العاصمة** (من تنظيم شبكة يوروميد فرنسا)
- 18 و19 مايو/ أيّار: **ليسي، إيطاليا**: الحوكمة الرشيدة (من تنظيم الأورو-متوسطية للحقوق)
- 2 و3 سبتمبر/ أيلول، حلقة دراسية جنوبية، في **تونس العاصمة** من تنظيم شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية)
- 26 و27 نوفمبر/تشرين الثاني (لم يتأكّد بعد) منتدى **بروكسيل** للمجتمع المدني

ليسي
18 و19 مايو/ أيّار

بيروت
6 و7 أبريل/نيسان

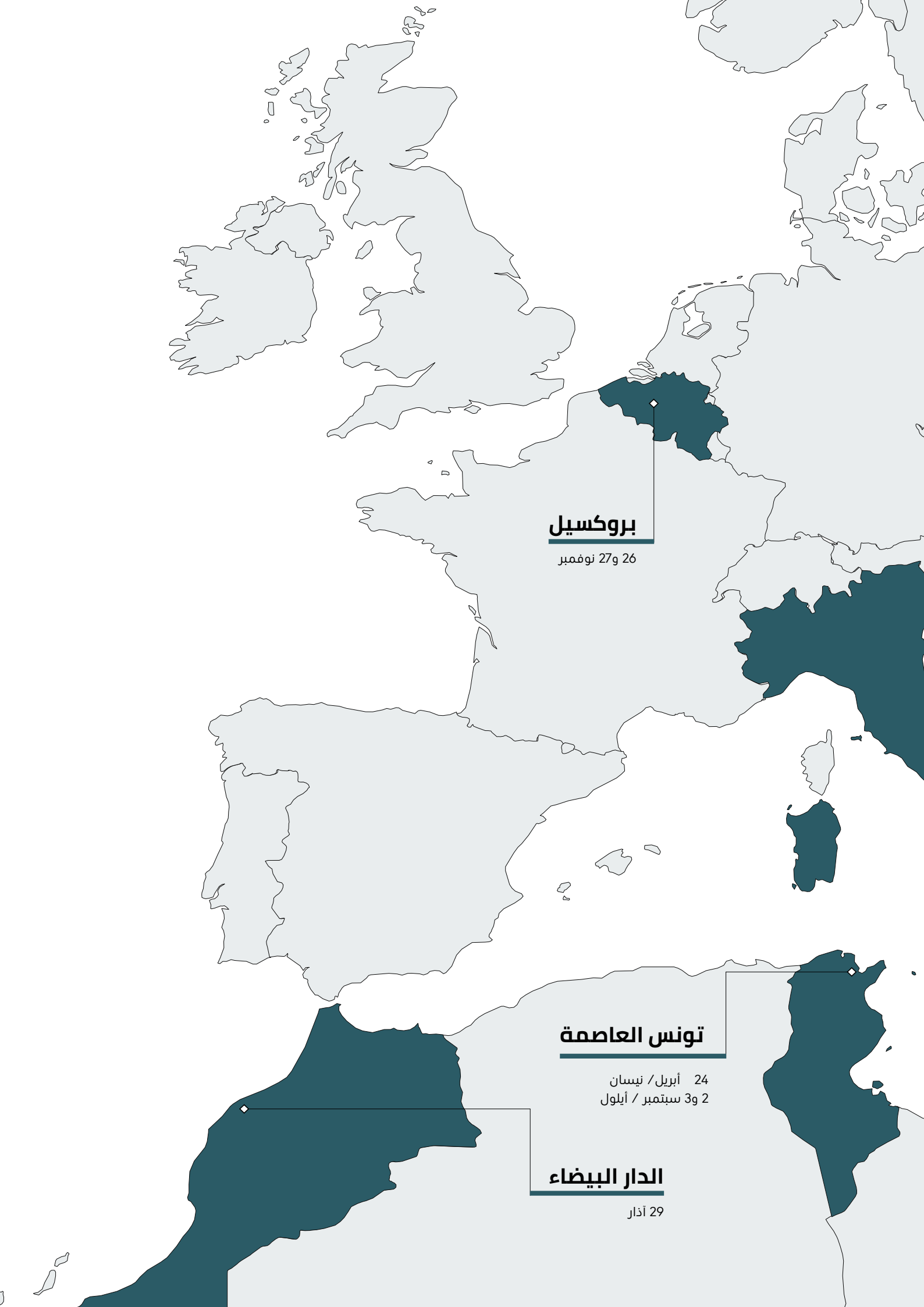
بروكسيل
26 و27 نوفمبر
تونس العاصمة
24 أبريل/ نيسان
2 و3 سبتمبر / أيلول
الدار البيضاء
29 آذار

Programme
co-funded by the
EUROPEAN UNION

للمزيد من المعلومات حول عملنا, أو اي مسألة يغطيها هذا الاصدار, الرجاء التواصل معنا
عبر زيارة موقعنا الالكتروني

www.majalat.org

منظمات شريكة